النشرة العلمية الفصلية

التي تصدر عن قسم العلاقات الاقتصادية الدولية في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

رئيس التحرير

أ.د. اخلاص قاسم نافل

مدير التحرير

م. د. محمد حميد محمد

اللجنة العلمية

أ.د. هيثم كريم حيوان

أ.د. وسن احسان عبد المنعم

المراجعة اللغوية

أ.م.د. سولاف صحيب مهدي

التنسيق الفني والمراجعة الإلكترونية

أ.م.د. هيثم حميد ناصر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء اصحابها وليس بالضرورة عن رأي النشرة

العدد الثاني – ايار – ٢٠٢٥

قواعد النشر

- لغة النشرة هي اللغة العربية والانكليزية على ان يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب النشرة العلمية الفصلية بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولاسيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- ان لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (٢٥) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (١٤) والتباعد (١،١٥) ونوع الخطSimplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (١١) ونوع خط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- ان تعتمد الاصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصية التوثيق بحيث تتضمن:
- بالنسبة الكتاب الاتي: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل، للناشر، تاريخ النشر، ارقام الصفحات.
- اما بالنسبة للمقال: فتتضمن اسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وارقام الصفحات.
- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الإلكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين .

- يجوز للنشرة ان تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع اهدافها.
- ترحب النشرة العلمية بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها وبأي ردود فكرية او تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على ان تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان الاتي

النشرة العلمية الفصلية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين – بغداد الجادرية

E.mail: dr.ekhlas@nahrainuniv.edu.iq

جدول المحتويات

ت	اسم البحث	رقم الصفحة
١	المقدمة أ. د. اخلاص قاسم نافل	٥ – ٦
٢	الشركات والسياسة: الابتزاز الاقتصادي لنخب السلطة السياسية (ا.د هيثم كريم صيوان)	٧ – ١١
٣	مصطلحات ومفاهيم اقتصادية Attention Economy (أ.د.وسن احسان عبد المنعم)	١٢ – ١٨
٤	فعالية دبلوماسية المياه في العراق بعد عام ٢٠٢٢ (أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق)	١٩ – ٢٧
٥	Economic Terrorism as Geo-Economic Warfare: Implications for Global Economic Security (أ.د. نسرين رياض شنشول)	٢٨ – ٣٦
٦	دور العملات الرقمية في تغير النظام الاقتصادي العالمي (البيتكوين نموذجا) أ. م. د. ميثم حميد ناصر	٣٧ – ٥٢
٧	استغلال منصات التواصل الاجتماعي في غسيل الاموال: (تيك توك) انموذجا أ. م. د. رندا طلال حسن	٥٣ – ٦٩
٨	الصعود الاقتصادي للصين: دور العلاقات الاقتصادية الدولية في مسار التنمية م. د. ريام علي	٧٠ – ٧٥
٩	المصالح الوطنية ومسببات اللجوء الى الحرب والصراعات (طالب مرحلة الدكتوراه/ حسام سلام عبد)	٧٦– ٨٨
١٠	خطة التنمية الوطنية العراقية (٢٠٢٤_٢٠٢٨) (طالبة مرحلة الماجستير/نعماء أديب)	٨٩ – ٩٤

المقدمة

عدّ الاقتصاد العراقي واحدًا من الاقتصادات الغنية بالموارد، إذ يمتلك العراق احتياطيات ضخمة من النفط تُعدّ من الأكبر عالميًا، ما جعله يعتمد بشكل كبير على قطا ع النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية والعملات الأجنبية. ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد المفرط على النفط جعله عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية، مما أثر على استقراره الاقتصادي. وعلى الرغم من التحديات التي مر بها العراق على مدار العقود الأخيرة، بما في ذلك الحروب، العقوبات، وعدم الاستقرار السياسي، فإن هناك إمكانيات كبيرة للنمو والتنويع الاقتصادي، خاصة في قطاعات الزراعة، الصناعة، والسياحة إذا ما توفرت البيئة الملائمة للاستثمار والإصلاح الاقتصادي.

وفي ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية، يواجه الاقتصاد العراقي تحديات بنيوية وفرصًا كامنة تتطلب تحليلاً علميًا معمقًا لفهم أبعادها وآثاره او لعل اهم هذه التحولات

١ . تعزيز التبادل التجاري الاقليمي والدولي لتحقيق التكامل الاقليمي وتقليل الاعتماد على الموارد المحلية.

٢ . التحولات في سوق الطاقة العالمية والتحول نحو الطاقة المتجددة والسياسات المناخية. ٣. التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والتكامل المالي الدولي والانضمام الى الاتفاقيات الدولية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

٤ . اعادة هيكلة ادوار المؤسسات المالية والنقدية الدولية. وانطلاقًا من أهمية البحث الاقتصادي في دعم مسارات الإصلاح والتخطيط التنموي، يصدر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية نشرة علمية كمبادرة علمية تهدف إلى تقديم دراسات وتحليلات

تستند إلى منهجيات بحثية رصينة، تركز على خصائص الاقتصاد العراقي، وبنيته الريعية، وإشكالياته التنموية، فضلاً عن ديناميكيات أسواقه وقطاعاته الإنتاجية. تسعى النشرة إلى المساهمة في إثراء الخطاب الاقتصادي العراقي من خلال محتوى موجه للباحثين والأكاديميين وصناع القرار، يعكس التغيرات الاقتصادية محليًا وإقليميًا ويستشرف مسارات التحول الممكنة في ضوء البيانات والسياسات المعتمدة.

أ. د. اخلاص قاسم نافل

رئيس التحرير

الشركات والسياسة : الابتزاز الاقتصادي لنخب السلطة السياسية

ا.د هيثم كريم صيوان

الابتزاز الاقتصادي بكلمة بسيطة هو توظيف الإكراه الاقتصادي وسيلة لتحقيق أهداف معينة وهنا تستغل الشركات قوة نفوذها الاقتصادي لممارسة الابتزاز الاقتصادي تجاه صناع القرار والسياسات العامة، ويقصد بالنفوذ الاقتصادي للشركات قدرتها على إحداث التأثير في السياسات الاقتصادية والقرارات الاقتصادية في البلدان الام والبلدان المضيفة لها وهذا التأثير متأت من القوة الاقتصادية التي تتمتع بها تلك الشركات لاسيما قوتها الاستثمارية اذا انها تتحكم بحجم التدفقات الاستثمارية وبحجم التوظيف

وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق الثروة.

فالشركات قد تستخدم الاستثمارات الاجنبية كسياسة (ترغيبية) لاستمالة صناع القرار على تبني سياسات او اتخاذ قرارات تخدم مصالحها ، او تهدد بسحب تلك الاستثمارات (سياسات ترهيبية) لاجبارهم لاتخاذ سياسات او قوانين وقرارات أو تعديل بعضها الذي لا يتلاءم ومصالح تلك الشركات خاصة اذا كانت تلك الدول معتمدة بشكل كبير في نموها وتنميتها على الاستثمارات الاجنبية ولنا ما قامت به شركات التبغ في الولايات المتحدة الامريكية مثل شركة فيليب موريس وممارسة الضغط على نخب السلطة

وصناع القرار للتأثير في التشريعات الخاصة بالتدخين مثل قانون حظر التدخين بالاماكن العامة او زيادة الضرائب وتقدم شركات التبغ مبالغ ضخمة وصلت الى ٩،٤ مليون دولار كتبرعات سياسية من اجل ممارسة التأثير في النخب السياسية لاصدار تشريعات وقوانين تراعي مصالح تلك الشركات[١].

عندما تدرك الشركات بانها باتت لاعبا مؤثرا في اقتصاد البلد سواء كان البلد الام او البلد المضيف فانها توظف قوتها الاقتصادية في المساومات والضغط على صناع القرار لاتخاذ قرارات واقرار سياسات عامة تخدم مصالحها مثل تسهيلات ضريبية وكمركية وتخفيف من الضغوط البيئية او تعديل بعض القوانين مثل قوانين العمل لتكون في صالح تلك الشركات اي ان تلك الشركات تمارس ما يسمى الابتزاز الاقتصادي بمعنى ان الحكومات وصناع القرار اذا لم يستجيبوا لمطالبهم فانهم يقلصون استثماراتهم او يسحبوها وهذا يؤدي الى خلق مخاوف لدى صناع القرار والسياسات بتراجع معدلات النمو والاستثمار والتوظيف في الاقتصاد الوطني ومن ثم دفع نخب السلطة إلى تقديم تنازلات لتلك الشركات ، ولنا مثال في شركة شل النفطية الهولندية البريطانية والتي تعد من اكبر شركات النفط في العالم لها استثمار كبيرة جدا في نايجيريا مارست نفوذا سياسيا على الحكومة لاعتمادها على عائدات استخراج النفط لذا كانت الحكومة تغض

[١] Dave Lemmon, Tobacco Industry Gave More Than $٩،٤ Million in Federal Political Contributions in ٢٠٠١-٢٠٠٢ Election Cycle , may ٢٠٠٣, https://www.tobaccofreekids.org/press-releases/id_٠٦٣٨

النظـر عـن ممارسـات شـركة شـل البيئيـة والاجتماعيـة وايضـا أسـهمت فـي قمـع الاحتجاجات الغاضبة بسبب انتهاكات الشركة للقوانين البيئية وتسريبها النفط في دلتا النيجر عام ٢٠٠٩ ، وقدمت الشركة تمويل للجيش والشركة لقمع تلك الاحتجاجات ولم تحرك الحكومة ساكنا خوفا من انسحاب الشركة لاستثماراتها في القطاع النفطي رغم ان الشركة لم تتكر ابدا تلويث عملياتها النفطية لمساحات واسعة من دلتا النيجر ومساعدتها في التخطيط لمداهمات على القرى المشتبه في معارضتها للشركة.[٢]

وايضا بعض الشركات توظف نفوذها وقوتها الاقتصادية في بلد ما للتأثير سياسيا في البلد المضيف لتعديل وتغيير سياساته تجاه دول اخرى قد تكون دولها الام مثلا شركة امريكية تمارس تأثيرا في نخب السلطة السياسية في البد المضيف من اجل تبني مواقف وسياسات مؤيدة للولايات المتحدة الامريكية في قضية دولية مقابل استمرار الحصول على المساعدات والاستثمارات والقروض وهذا ماحدث مع مصر عندما مارست بعض الشركات العاملة في مصر وخاصة الامريكية وشركات سعودية وامارتية وكويتية ولها ارتباطات قوية مع الادارة الامريكية ولها مصلحة في استمرار تدفق المعونات والاستثمارات الى مصر تأثيرا في نظام مبارك واقناعه لاتخاذ مواقف مؤيدة للولايات المتحدة الامريكية في قرار ضرب العراق عسكريا والا انه سوف يخسر الاستثمارات

[٢] Shell oil paid Nigerian military to put down protests, https://www.theguardian.com/world/٢٠١١/oct/٠٣/shell-oil-paid-nigerian-military

الخليجية والغربية التي هددت بالانسحاب من مصر ومن ثم ستفقد مصر فرص اقتصادية واستثمارية كبيرة او فرض عقوبات اقتصادية عليها فيما لو بقت خارج التحالف الدولي وبالفعل دخلت مصر الحرب ضد العراق مقابل مكاسب تمثلت بإلغاء مديونية مصر (٧ مليار دولار) للولايات المتحدة و١٤ مليار دولار لدول الخليج فضلا عن تقديم مساعدات واستثمارات امريكية ٢،٣ مليار دولار سنويا [٣] .

وايضا قد تدفع الشركات الكبرى بصناع القرار ونخب السلطة السياسية الى ابرام اتفاقيات ومعاهدات تجارية واقتصادية بما يخدم مصالح الشركات وان كانت على حساب السياسات المحلية لدولهم .

[٣] JIM MANN and DAVID LAUTER, Bush to Forgive Egypt Arms Debt : Military: Canceling the $٧،١ billion would reward Cairo for supporting the embargo, buildup against Iraq. Sept. ١, ١٩٩٠ https://www.latimes.com/archives/la-xpm-١٩٩٠-٠٩-٠١-mn-٢١٠-story.html

المصادر :

١. Dave Lemmon, Tobacco Industry Gave More Than $٩,٤ Million in Federal Political Contributions in ٢٠٠١-٢٠٠٢ Election Cycle , may ٢٠٠٣, https://www.tobaccofreekids.org/press-releases/id_٠٦٣٨

٢. Shell oil paid Nigerian military to put down protests, https://www.theguardian.com/world/٢٠١١/oct/٠٣/shell-oil-paid-nigerian-military .

٣. [١] JIM MANN and DAVID LAUTER, Bush to Forgive Egypt Arms Debt : Military: Canceling the $٧,١ billion would reward Cairo for supporting the embargo, buildup against Iraq. Sept. ١, ١٩٩٠ https://www.latimes.com/archives/la-xpm-١٩٩٠-٠٩-٠١-mn-٢١٠-story.html

مصطلحات ومفاهيم اقتصادية

أ.د. وسن احسان عبد المنعم* Attention Economy

اقتصاد الانتباه:

يعرف اقتصاد الانتباه بأنه احد العلوم الاقتصادية والوسائل الفاعلة في نهج ادارة المعلومات يعامل فيه انتباه الانسان وكأنه سلعة نادرة ويعتمد على النظرية الاقتصادية للتعامل مع تدفق المحتوى والبيانات في شبكات التواصل الاجتماعي. ويطلق عليه ايضا باقتصاد الاهتمام كونه يتعامل مع الاهتمام البشري وجذب انتباه الفرد كسلعة نادرة ذات قيمة كونها أحد الموارد التي يجب الاهتمام بها والاستفادة منها، لان القدرة على تركيز الانتباه في ظل التطور الكبير في وسائل التواصل الاجتماعي ومصادر المعلومات يسبب التشتت لدى الافراد ومن ثم القدرة على تركيز الانتباه يعتبر شيئا مهما وذو قيمة. فالانتباه يعد سلعة، والمعلومات المتوفرة والمتدفقة في شبكات التواصل الاجتماعي هي العنصر المستهلك للسلعة، ولمعالجة المعلومات يتطلب بذل جهد من الانتباه شريطة ادارة المعلومات والبيانات جيدا لتحقيق الاستهلاك الامثل للانتباه.

وكان أول من تحدث عن هذا المفهوم هو الخبير الاقتصادي وعالم النفس الحائز على جائزة نوبل (هربرت الكسندر سيمون)، الذي صاغ هذا المصطلح في عام ١٩٧١ بأنه "ثروة المعلومات التي تخلق ندرة الانتباه والحاجة إلى تخصيص هذا الانتباه بكفاءة بين الوفرة المفرطة في مصادر المعلومات التي قد تستهلكه". اي انه اقتصاد يتعامل مع (انتباه او اهتمام الافراد)على انه أحد الموارد التي يجب استغلالها والتركيز عليها ، ذلك إن الانتباه سلعة نادرة وللأفراد كمية محدودة منه. فالعقل البشري او العين تسعى لفلترة ما تراه ولا تهتم الا بما يلفت الانتباه منه، ذلك ان جذب الانتباه يعد استراتيجية فاعلة تركز على المشاركة العقلية بعنصر معين من المعلومات ،وهو ما نبه به علماء الاقتصاد والاجتماع بأن الاقتصاد في طريقه إلى أن يصبح قائما على الانتباه بدلا من الاقتصاد القائم على الوفرة السلعية او الجودة.

ومنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي شاع تشخيص مشكلة زيادة المعلومات على حساب التركيز والانتباه بعده سلعة نادرة، وفي عام ٢٠٠١ تم تعريفه من لدن (توماس دافنبورت) بأن الانتباه " يركز على المشاركة الذهنية على عنصر معين من المعلومات، إذ تدخل العناصر إلى وعينا ويتم الانتباه إلى عنصر معين ثم يتم بعدها اتخاذ القرار على ماذا سيكون التصرف". كما صاغها في عام ٢٠١٥ ببساطة ماثيو كروفورد بأن "الانتباه هو مورد محدود الكمية للفرد".

فعندما يمسك الفرد بهاتفه الذكي ويمر أمامه في احد التطبيقات عدد هائل من المعلومات والمشاهد والصور والمنشورات والاعلانات، من الصعب التركيز والانجذاب لجميعها، وحينها عندما يقرر مثلا الاستمتاع بمشاهدة مقاطع مضحكة، اذا بالإعلانات تحاول لفت الانتباه لسلعتها ليتشتت التركيز عما يشاهد او يسمع حتى يأتي تطبيق اخر يعرض الاستمتاع بالمشاهدة او الاستماع دون مقاطعة الاعلانات ولكن بمقابل مالي، فالتطبيق المجاني والاخر المباع والاعلانات كلها تشترك في سلعة واحدة هي الانتباه. بمعنى اخر، ان المتصفح مثلا للبحث يستخدم التحديث الجديد للمنصة (أكس) عن موضوع معين حينها تقوم المنصة بتوجيه انتباه مرتاديها نحو اهتماماتهم وتوجهاتهم، فيما تقوم المنصة برصد الاهتمامات وتكوين ثروة من البيانات وصناعتها لتحقيق اهداف ربحية. كما هو الحال عند استقبال رسائل في البريد الالكتروني ولكن يتم

وضعها في نافذة الرسائل غير المرغوبة وعند قيام الشخص بتصفح محتواها يكون قد تحقق الهدف بجذب الانتباه. وهنا يظهر الفرق الشاسع بين ارهاق الانسان بكمية كبيرة من المعلومات والتي قد لا تكون ذات اهمية بالنسبة له، وبين استغلال المعلومات المتاحة بوفرة لدى المؤسسات المختلفة، وهو ما يعرف بالبيانات الكثيرة. ان الغاية المقصودة هي تمرير المعلومة المناسبة التي تشد الانتباه سواء كانت مقروءة او مرئية او مسموعة وفي ذات الوقت امتلاك الاستراتيجية التي تجذب الانتباه بكفاءة ،وهو الامر الذي قاد الكثير من الباحثين وصناع القرار إلى التركيز ايضا على المعلومة بحد ذاتها وعلى حقوق ملكيتها.

يظهر ذلك العلاقة التي تربط بين الاقتصاد السلوكي واقتصاد الانتباه على اعتبار اعتمادهما على توجيه الاهتمامات لارتباطهما بعلمي النفس والاجتماع معا في تمرير المعلومات المناسبة التي تشد الانتباه بمختلف صورها واشكالها. واليوم ومع تطورات العصر الرقمي اصبح اتساع حجم المعلومات كبيرا جدا واصبح جذب الانتباه العامل المحدد في استهلاك المعلومات او بما يسمى ب (الفائض السلوكي) الذي يعمل على مراقبة سلوكيات الافراد وتتبع حركاتهم والتنبؤ بمستقبلها، وهذا ما يفسر لماذا تظهر اعلانات لمنتجات فكرنا فقط في شرائها حتى قبل البحث وراءها على الانترنت؟،ان ذلك يعني وجود سيطرة قوية مهيمنة على افكار وتوجهات الجميع على وفق اليات عمل

وقدرات الذكاء الاصطناعي التي تقوم بالتنبؤ على ما تسمع وترى على صفحات التواصل الاجتماعي وبما يتماشى مع الافكار والقناعات الشخصية للأفراد، فقدرة البشر العقلية محدودة ومن ثم فإن تقبل المعلومات محدود ايضا، فيستخدم الفرد الانتباه لتصفية المعلومات الاكثر اهمية من بين مجموعة هائلة من المعلومات، وهو ما جعل من نظم المعلومات كافة تسعى اليوم إلى لفت انتباه وجذب اهتمام وخطف عين المستخدمين بشكل مكشوف او مبطن من خلال تطبيقات برمجية ومنصات ووسائل التواصل الاجتماعي والاعلانات التجارية.

ذلك ان من ابرز مفاهيم العولمة الاقتصادية هي انها تقوم على "اندماج اسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الاموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن اطار من رأسمالية حرية الاسواق وماليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، وان

العنصر الاساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية الحدود، اما آلية العولمة تقنيا فأنها تستخدم ثورة تكنلوجيا الاتصالات الجديدة ومنها الانترنت".

وتأسيسا على ذلك، فإن من يمتلك القدرة على ادارة تكنلوجيا المعلومات هو من يستطيع ان يحكم السيطرة على اذهان الجماهير مما يستلزم من مختلف وسائل الاعلام والجهات المعنية سرعة العمل على اعداد برامج وحملات توعية حول تحويل دفة الاستثمار في الفضاء الرقمي والسيبراني اليوم الى الصناعات الوطنية ومدى امكانية توظيفه في التقدم العلمي والتجارة الالكترونية وفق تطورات تقنيات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة الراهنة.

المصادر

١- اقتصاد الانتباه، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/٢٣،على الرابط الالكتروني:

٢- راشد الشيذاني، اقتصاد جذب الانتباه وشبكات التواصل الاجتماعي، صحيفة عمان، فبراير ٢٠٢٤.

٣- علي فرجاني، اقتصاد الانتباه في الفضاء السيبراني، مجلة السياسة الدولية، مقالات رأي،٢٠٢٢.١٢.١٥.

٤- د.عبد الرحيم محمد، اقتصاد الانتباه، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/٢٣ على الرابط الالكتروني: http://dr.ama.com

٥- عبد الرحمن الحبيب، اقتصاد الانتباه يحرك العالم، صحيفة الجزيرة، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر،الرياض،٣١ يناير ٢٠٢٢.

علي مشيبه، اقتصاد الانتباه بين الترند وتوجيه الجمهور، صحيفة مال،١٦ شركة مال الاعلامية الدولية، ديسمبر ٢٠٢٣،تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٧، على الرابط الالكتروني: Maaal.com

٦- https://ar.wikipedia.org/wiki/ اقتصاد الانتباه

فعالية دبلوماسية المياه في العراق بعد عام ٢٠٢٢

أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق

١ – عرض مفاهيمي

تعرف دبلوماسية المياه على أنها مهارات إدارة العلاقات الدولية وإجراء المفاوضات بين الدول ووكالاتها لتلعب دورًا حاسمًا في إضفاء الطابع الرسمي على التعاون الدولي بشأن المياه، ويمكن أن تشارك في دبلوماسية المياه إلى جانب الجهود الدبلوماسية الرسمية العديد من الجهات الفاعلة المختلفة، والتي لديها القدرة على خلق مساحات حل للصراعات المائية وإنجاح فرص التعاون في مجال المياه، كما يؤدي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية دورًا كبيرًا في بناء الثقة وحل النزاعات بين الأطراف من خلال الجمع بين الأدوات الفنية والدبلوماسية[٤].

وتأسيساً على ذلك يتضمن مفهوم دبلوماسية المياه خمسة جوانب رئيسة يدور في فلكها وهي الجوانب السياسية (تتعلق المياه الدولية موضوعياً بالجغرافيا السياسية والسياسة الخارجية)، والهدف الوقائي (منع الصراعات والوساطة)، والهدف التكاملي (تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وربط المستويات المؤسسية بين الدول)، والهدف

[٤] Kata Molnar, Rosa Cuppari, Susanne Schmeier, Siegfried Demuth, Preventing Conflicts, Fostering Cooperation –The many Roles of Water Diplomacy, International Water Institute (SIWI), Stockholm, Sweden, ٢٠١٧.

التعاوني (الحوكمة الرشيدة وتقاسم المنافع)، وكل ذلك في ظل مستوى تقني معين (مشاركة البيانات والنماذج الهيدرولوجية).

وفي سياق الأهمية المتزايدة للسياسات البيئية العالمية الناجمة عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام ١٩٩٢، ركزت السياسة الخارجية والأمنية بشكل متزايد على مسائل حوكمة البيئة والموارد الطبيعية، وقد أدى هذا التحول إلى زيادة وضوح مشاركة الدبلوماسيين في مسائل المياه المشتركة، وخاصة منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وترسخ موقف هؤلاء الدبلوماسيين في خطاب المياه الدولية[٥].

٢. تداعيات مشكلة الإجهاد المائي في العراق

يتسم مناخ العراق بصيف حار وأمطار محدودة في فصلي الشتاء والربيع القصيرين نسبياً، ومتوسط هطول الأمطار على المدى الطويل في جميع أنحاء البلاد يقدر بنحو ٢١٦ مليمترًا في السنة فقط[٦]، وهي نسبة قليلة إذا ما قورن بمتوسط هطول الأمطار في الولايات المتحدة مثلاً الذي يجاوز حوالي ٧٦٢ مليمترًا في السنة[٧]، ويعتمد

[٥] Barnett, J, Environmental Security, In Contemporary Security, in (Global Governance: Drawing Insights from the Environmental Experience), Young, O.R., ed. Cambridge, MA: mit Press, ١٩٩٧. Studies, ٢nd ed., ed. A. Collins (New York: Oxford University Press, ٢٠١٠), ٢١٨–٣٨

[٦] حقائق عن دولة العراق، ورقة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، زيارة الموقع في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، متاح على
https://storage.googleapis.com/fao-aquastat.appspot.com/countries regions/factsheets/summary_statistics/en/IRQ-CF.pdf

[٧] National Center for Environmental Information (NOAA), National Oceinic and atmospheric administration, Climate at a Glance: National Rankings, Accessed November ١٥, ٢٠٢٤
https://www.ncei.noaa.gov/access/monitoring/climate-at-a-glance/national/rankings

العراق على ما يوفره نهري دجلة والفرات اللذان يمثلان أكثر من ٩٠ ٪ من إمدادات المياه فيه، والمشكلة هي أن معظم مياه النهرين تنبعان من تركيا وبنسبة ٨٠٪، تليها إيران وسوريا بنسبة٧ ٪ و٤ ٪ على التوالي. ومن الناحية الاجتماعية والديمغرافية يعتمد حوالي ربع سكان العراق على الزراعة في معيشهم[٨]، وبقديرات حسابية فإن كل خسارة لمليار متر مكعب إضافي من المياه سنويا تتسبب بتصحر ٢٥٠ ألف دونم إضافية وجعلها غير صالحة للاستخدام، كما تسبب نقص المياه في انخفاض إنتاج القمح والشعير من ٥ ملايين طن في عام ٢٠٢٠ إلى ما يزيد قليلا على ٢ مليون طن في عام.٢٠٢٢[٩].

٣. توجه جديد لدبلوماسية المياه في العراق بعد عام ٢٠٢٢

أدرك صانع القرار العراقي أنه من أجل تلبية احتياجات البلاد الحالية والمستقبلية من المياه، والتكيف مع تغير المناخ والنمو السكاني، يتعين اتباع نهجاً أكثر فعّالية وعملية، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء العراقي إلى أولى وأهم الخطوات في هذا الملف عندما جعل موضوع المياه على رأس أجندته في رحلته التي قام بها إلى أنقرة عام ٢٠٢٣، والتي تحدث خلالها مباشرة مع الرئيس التركي حول احتياجات العراق المائية، وأبدى الأخير عزم بلاده على زيادة كميات المياه التي يتم إطلاقها إلى العراق عبر نهري

---

[٨] Climate Risk Profile Iraq: Summary for policymakers, SAID, March ٣, ٢٠١٧.

[٩] ستار حسن، تغير المناخ يترك "سلة الخبز" في العراق مع كميات أقل من المياه والقمح والمزارعين، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٢، تريخ الزيارة ١٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤ . https://www.middleeastvoice.co.uk/ar/

دجلة والفرات لمدة شهر لتخفيف الاحتياجات الفورية للعراق، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء لا يشكل حلاً دائماً، إلا أنه يسلط الضوء على إمكانات الدبلوماسية المياه النشطة أن تؤتي ثماراً في المستقبل[١٠].

اعتمد موقف العراق على مجموعة من القوانين والقواعد الدولية المتعلقة باستخدام المياه غير الملاحية المشتركة، إلا أنها قوانين غير متطورة أو وغير مطبقة على نطاق عالمي مثل غيرها من القوانين كما في قانون البحار مثلاً، وقد تم تدوين هذه المبادئ، إلى جانب قواعد هلسنكي لعام ١٩٦٦، في (اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ للاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية)[١١]، ويرى العراق في الاتفاقية دعماً لدبلوماسيته وأداة فاعلة للحصول على دعم وتعاطف دولي[١٢]، ولتعزيز موقفه القانوني بشكل أكبر انضم العراق إلى اتفاقية المياه التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، ولم تنضم تركيا لأي من الاتفاقيتين[١٣].

---

[١٠] المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، أروغان يتعهد بزيادة تدفق مياه دجلة إلى العراق، مارس ٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ https://icss.ae/sitemap

[١١] Marwa Daoudy ،Hydro-hegemony and international water law: laying claims to water rights, Water Policy (٢٠٠٨) ١٠ (S٢): ٨٩–١٠٢, Accessed November ١٧, ٢٠٢٤, https://doi.org/١٠,٢١٦٦/wp.٢٠٠٨,٢٠٤

[١٢] Ali Akanda, Sarah Freeman, and Maria Placht, The Tigris-Euphrates River Basin: Mediating a Path Towards Regional Water Stability, The Fletcher School Journal for issues related to Southwest Asia and Islamic Civilization, Spring ٢٠٠٧

[١٣] United Nations Economic Commission for Europe (UNECE), Iraq's accession to UN Water Convention opens new opportunities to strengthen transboundary water cooperation in the Middle East, ٢٤ March ٢٠٢٣.

تمسك المفاوض العراقي بمبدأ (الاستخدام العادل) الذي ورد في الاتفاقية الدولية، بهدف ضمان التخصيص العادل للموارد المائية والتي تحدد على وفق عوامل مثل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، والاستخدام الحالي للمياه، وإمكانات التنمية المستقبلية[١٤]، واستفادت **الدبلوماسية العراقية** من تبني الأمم المتحدة، لهذا المبدأ كمبدأ توجيهي في إدارة المياه عبر الحدود، إذ تطبق محكمة العدل الدولية هذا المبدأ في القضايا التي تنطوي على موارد مائية مشتركة، مؤكدة أن التخصيص العادل هو القائم على الإنصاف[١٥].

كما اعتمد العراق على الجانب الاقتصادي في مسعاه الدبلوماسي، ففي عام ٢٠٢٢، كان العراق ثالث أكبر سوق للصادرات التركية، والتي بلغ متوسطها أكثر من ١,١ مليار دولار شهريًا، فأصبح المفاوض العراقي يعرض احتمالية أن يكون أحد خيارات العراق المحتملة هو فرض تعريفات جمركية أعلى على الواردات التركية ما لم تبدي تركيا مرونة في المفاوضات لمناقشة مطالب العراق بحصة مائية عادلة، كما استخدم العراق في المفاوضات عرض أن يكون العراق ممراً للتجارة العالمية بالاشتراك مع

[١٤] Alistair Rieu-Clarke Ruby Moynihan, and Bjørn-Oliver Magsig, UN Watercourses Convention - User's Guide, Centre for Water Law, Policy and Science, (٢٠١٢): ١١٠-١١٢.

[١٥] Owen McIntyre, Water, Law and Equity, In book: (The Human Face of Water Security), David Devlaeminck, Zafar Adeel, and Robert Sandford (eds.), ١st ed, March ٢٠١٧, p٤٥-٧٠.

الجانب التركي ضمن (طريق التنمية)، ما جعل الخيارات الاقتصادية عاملاً حاسماً بيد المفاوض العراقي للحصول على إمدادات مياه أكثر ملاءمة من تركيا[١٦].

أما في جانب الطاقة فتبلغ واردات تركيا من العراق تقريباً ٤٠% من احتياجاتها من النفط الخام والغاز الطبيعي، وهذه التجارة في الطاقة تمنح الجانب العراقي أداة إضافية للتأثير في السياسات التركية لاسيّما وأنها تعاني نقصاً في الطاقة، فالاستجابة التركية في مجال المياه ينعكس في مجال الطاقة ويعيد إمكانية توفير الغاز الطبيعي الرخيص من كردستان العراق إلى تركيا، بموافقة الحكومة الاتحادية في بغداد[١٧].

كما يدرك العراق أن أمن الحدود هي أولوية لدى الجانب التركي، فطالما طالبت تركيا من السلطة الاتحادية في العراق وسلطة اقليم كوردستان لتقديم المساعدة في تأمين الحدود بين البلدين، وأبدى العراق المرونة في هذا الجانب بما يساعد تركيا في التعامل مع التهديدات الأمنية مقابل إطلاق المزيد من المياه باتجاه العراق[١٨]. وآتت الجهود الدبلوماسية المذكورة ثمارها خلال الزيارة الأخيرة للرئيس التركي إلى بغداد، وكان من أهم القضايا الرئيسة التي تمت مناقشتها تلك المتعلقة بأمن الحدود وتهديد حزب العمال الكردستاني والطاقة والتجارة والنقل وتقاسم المياه، ووقع البلدان اتفاقية لمدة عشر سنوات بشأن إدارة المياه، وقال رئيس الوزراء العراقي إنها ستلبي احتياجات العراق من المياه من نهري دجلة والفرات، وتتناول الاتفاقية تبادل المعرفة وإشراك

---

[١٦] السومرية نيوز، تفاصيل المباحثات العراقية ـ التركية بخصوص ميناء الفاو وطريق التنمية، ـ٠٣ـ٢٠٢٣ ٢٣، تاريخ الزيارة ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢٤، https://www.alsumaria.tv/news/economy/٤٥١١٥٠

[١٧] U.S. Department of Energy, Country Analysis Brief: Türkiye, U.S. Energy Information Administration. Washington. DCJuly ١١, ٢٠٢٣

[١٨] جريدة الوقائع العراقية، **قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥)، العدد ٤٧٢٦**، ٢٦ حزيران ٢٠٢٣، السنة الرابعة والستون.

الشركات التركية في مشاريع البنية الأساسية للمياه في العراق، مثل تلك التي تتعامل مع السدود، وتبطين القنوات، ومحطات معالجة المياه[١٩].

الخاتمة

جعلت الحكومة العراقية حصة العراق العادلة من اولويات أجندتها في سياستها الخارجية، ووظفت (الأمن، الاقتصاد، والطاقة) لجعل الوصول إلى اتفاق مع الجانب التركي أمراً يحقق مصلحة الطرفين، وقد حققت دبلوماسية المياه الفعّالة للعراق تقدماً ملحوظاً من خلال توقيع اتفاقية مع الرئيس التركي في نيسان ٢٠٢٤ لمدة عشر سنوات.

المصادر:

١- Alistair Rieu-Clarke Ruby Moynihan, and Bjørn-Oliver Magsig, UN Watercourses Convention - User's Guide, Centre for Water Law, Policy and Science, (٢٠١٢): ١١٠-١١٢.

٢- Owen McIntyre, Water, Law and Equity, In book: (The Human Face of Water Security), David Devlaeminck, Zafar Adeel, and Robert Sandford (eds.), ١st ed, March ٢٠١٧, p٤٥-٧٠.

٣- United Nations Economic Commission for Europe (UNECE), Iraq's accession to UN Water Convention opens new opportunities to strengthen transboundary water cooperation in the Middle East, ٢٤ March ٢٠٢٣.

[١٩] Iraq Security and Humanitarian Monitor (ISHM)/ Monitoring the Crisis, ENHANCE UNDERSTANDING, ENABLING PEACE IN IRAQ CENTER, accessed November ٢١, ٢٠٢٤. https://enablingpeace.org/ishm٤٤٥

٤- حقائق عن دولة العراق، ورقة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، زيارة الموقع في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤، متاح على

٥- Ali Akanda, Sarah Freeman, and Maria Placht, The TigrisEuphrates River Basin: Mediating a Path Towards Regional Water Stability, The Fletcher School Journal for issues related to Southwest Asia and Islamic Civilization, Spring ٢٠٠٧

٦- Barnett, J, Environmental Security, In Contemporary Security, in (Global Governance: Drawing Insights from the Environmental Experience), Young, O.R., ed. Cambridge, MA: mit Press, ١٩٩٧. Studies, ٢nd ed., ed. A. Collins (New York: Oxford University Press, ٢٠١٠), ٢١٨–٣٨

٧- Climate Risk Profile Iraq: Summary for policymakers, SAID, March ٣, ٢٠١٧.

٨- https://storage.googleapis.com/fao-aquastat.appspot.com/countries regions/factsheets/summary_statistics/en/IRQ-CF.pdf

٩- https://www.ncei.noaa.gov/access/monitoring/climate-at-a-glance/national/rankings

١٠- Iraq Security and Humanitarian Monitor (ISHM)/ Monitoring the Crisis, ENHANCE UNDERSTANDING, ENABLING PEACE IN IRAQ CENTER, accessed November ٢١, ٢٠٢٤. https://enablingpeace.org/ishm٤٤٥

١١- Kata Molnar, Rosa Cuppari, Susanne Schmeier, Siegfried Demuth, Preventing Conflicts, Fostering Cooperation –The

many Roles of Water Diplomacy, International Water Institute (SIWI), Stockholm, Sweden, ٢٠١٧.

١٢- Marwa Daoudy ،Hydro-hegemony and international water law: laying claims to water rights, Water Policy (٢٠٠٨) ١٠ (S٢): ٨٩–١٠٢, Accessed November ١٧, ٢٠٢٤, https://doi.org/١٠,٢١٦٦/wp.٢٠٠٨,٢٠٤

١٣- National Center for Environmental Information (NOAA), National Oceinic and atmospheric administration, Climate at a Glance: National Rankings, Accessed November ١٥, ٢٠٢٤

١٤- U.S. Department of Energy, Country Analysis Brief: Türkiye, U.S. Energy Information Administration, Washington, DCJuly ١١, ٢٠٢٣

١٥- جريدة الوقائع العراقية، قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣- ٢٠٢٤- ٢٠٢٥)، العدد ٤٧٢٦، ٢٦ حزيران ٢٠٢٣، السنة الرابعة والستون.

١٦- ستار حسن، تغير المناخ يترك "سلة الخبز" في العراق مع كميات أقل من المياه والقمح والمزارعين، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٢، تريخ الزيارة ١٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤ . https://www.middleeastvoice.co.uk/ar/

١٧- السومرية نيوز، تفاصيل المباحثات العراقية ـ التركية بخصوص ميناء الفاو وطريق التنمية، ٢٣-٠٣-٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢٤، https://www.alsumaria.tv/news/economy/٤٥١١٥٠

١٨- المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، أروغان يتعهد بزيادة تدفق مياه دجلة إلى العراق، مارس ٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ https://icss.ae/sitemap

Economic Terrorism as Geo-Economic Warfare: Implications for Global Economic Security

Dr.Nisreen Ryad Shanshool

Abstract

Economic terrorism has emerged as a critical tool in modern geo-economic rivalries, where states and non-state actors employ economic instruments to coerce, destabilize, or punish adversaries without resorting to conventional warfare. This paper explores the concept of economic terrorism as a form of strategic economic aggression, examining its mechanisms—ranging from unilateral sanctions and financial cyberattacks to currency manipulation and AI-driven market disruptions. The study highlights the blurred boundaries between legal economic statecraft and coercive economic warfare, emphasizing the absence of a coherent international legal framework to regulate or deter such practices. Drawing on recent data and geopolitical case studies, the paper argues that economic terrorism poses a growing threat to global economic security, particularly in an era of rising multipolar tensions and technological vulnerability. Finally, the paper outlines a set of policy recommendations focused on legal reform, institutional resilience, and multilateral coordination to safeguard international economic stability against such hybrid threats.

١. Introduction

The ٢١st century has witnessed a paradigmatic shift in the nature of conflict. Economic systems once considered neutral platforms for trade and development have become battlegrounds for influence, control, and coercion. This weaponization of economic power is manifest in what scholars and policymakers increasingly refer to as economic terrorism.

Unlike traditional terrorism, which employs violence to instill fear and disrupt societies, economic terrorism utilizes economic tools

such as sanctions, cyber operations, financial manipulation, or strategic trade disruptions to achieve similar destabilizing outcomes. What distinguishes it from legitimate economic statecraft is its intent: to coerce, punish, or destabilize an adversary under the guise of legality.

The urgency of this issue is underscored by the scale of its impact. The World Bank (٢٠٢٣) estimates global losses from economic terrorism exceed $٢,٩ trillion annually. Moreover, with ٧٨٪ of central banks reporting cyber threats linked to state actors (BIS, ٢٠٢٣), the phenomenon is not hypothetical—it is ongoing, sophisticated, and increasingly globalized.In the contemporary global landscape, the concept of economic terrorism has emerged as a formidable threat to financial stability, national sovereignty, and international development. This form of non-conventional warfare employs economic tools—often disguised as policy instruments to coerce, destabilize, or punish states, institutions, or populations. From cyber-attacks on central banks to state-imposed sanctions designed to cripple national economies, economic terrorism constitutes an evolving and complex challenge to the international order.

The significance of studying this phenomenon lies not only in its material consequences—such as economic contraction, inflation, and capital flight—but also in its implications for global governance, legal norms, and geopolitical power balances. Despite its growing relevance, economic terrorism remains legally and conceptually ambiguous, complicating efforts to regulate or confront it through established international frameworks.

٢. Conceptual Foundations of Economic Terrorism

٢,١ Conceptualizing Economic Terrorism

Economic terrorism can be broadly defined as the use—or threat—of economic instruments with the intent to achieve

political, ideological, or strategic objectives by inflicting economic harm. This includes, but is not limited to, sanctions, cyber-economic warfare, currency manipulation, and market destabilization. Unlike traditional economic competition, which operates within a legal and ethical framework, economic terrorism deliberately exploits vulnerabilities to undermine economic sovereignty.

According to the World Bank (٢٠٢٣), the estimated annual global cost of economic terrorism exceeds $٢,٩ trillion, encompassing direct attacks and indirect economic losses. Moreover, ٧٨٪ of central banks surveyed by the Bank for International Settlements (٢٠٢٣) reported being targets of cyber operations suspected to be state-sponsored. Emerging threats, such as AI-driven financial market manipulation and potential quantum-based economic warfare, further complicate the threat landscape.

٢,٢ Distinction from Related Concepts

- Economic Sanctions: When multilateral and grounded in international law (e.g., UN Security Council resolutions), sanctions are lawful. However, when imposed unilaterally, extra-territorially, and without due process, they may function as instruments of economic terrorism.

- Economic Statecraft: This refers to the use of economic tools to advance foreign policy objectives. While not inherently coercive, it becomes problematic when used to exploit vulnerabilities without transparency or recourse.

٣. Typologies and Instruments of Economic Terrorism

٣,١ Organized Economic Terrorism

Characterized by state-sponsored or institutionally coordinated efforts, organized economic terrorism includes:

- Financial cyber warfare: Attacks on central banks, clearinghouses, or digital payment systems (e.g., ٢٠١٦ Bangladesh Bank heist).
- Sanctions as coercive tools: For example, secondary sanctions targeting third-party states or companies, leading to global chilling effects.
- Currency destabilization: Coordinated speculative attacks or manipulation aimed at triggering inflation, capital flight, or regime change (e.g., attacks on the Turkish lira in ٢٠١٨).

٣,٢ Unorganized Economic Terrorism

This involves decentralized actors—hactivists, cybercriminals, rogue traders who, despite lacking state backing, can inflict measurable damage:

- Ransomware attacks on regional banks and payment systems.
- Pump-and-dump schemes using social media or algorithmic bots to destabilize markets.
- Fake news-based economic panic, causing stock crashes or consumer hoarding.

٤. Legal and Normative Ambiguity

Despite its growing relevance, economic terrorism lacks a universally accepted legal definition. This legal lacuna poses several challenges:

- Lack of accountability: States or corporations engaging in covert economic warfare can evade prosecution by operating within “technically legal” domains.

- Weaponization of legality: Powerful states may justify coercive economic actions under domestic legislation (e.g., CAATSA in the U.S.) while violating international economic norms.

- Digital loopholes: Emerging threats, such as AI-generated financial manipulation or blockchain-based laundering, often fall outside traditional regulatory frameworks.

Even UN Resolution ٢٣٤١ (٢٠١٧), which emphasizes the protection of critical infrastructure, does not sufficiently address financial or economic systems as potential targets of terrorism.

٥. Drivers and Motivations

Economic terrorism is not random; it serves strategic objectives, including:

٥,١ Political Coercion

States may deploy economic pressure to alter another state's behavior, such as Iran's isolation through SWIFT restrictions or Venezuela's trade embargoes.

٥,٢ Strategic Economic Supremacy

Economic terrorism is a tool in zero-sum economic rivalries. Examples include weaponized tariffs, debt trap diplomacy, or technology bans aimed at curtailing competitors 'rise.

٥,٣ Ideological Warfare

In ideological confrontations—e.g., liberal democracies vs. authoritarian regimes—economic sabotage becomes a proxy battlefield (e.g., U.S.–China tech war).

٦. Impacts and Consequences

Economic terrorism produces profound and often lasting effects on both national and international levels:

١. **Macroeconomic Instability**: Attacks on financial institutions and infrastructure disrupt capital flows, production, and employment.

٢. **Erosion of Investor Confidence:** Perceived economic vulnerability deters foreign investment and contributes to capital flight.

٣. **Exacerbation of Inequality**: Developing nations with fragile economic systems bear the brunt of economic terrorism, deepening poverty and inequality.

٧. Strategies for Mitigation

Confronting economic terrorism requires a multi-faceted and cooperative approach:

١. **Enhancing Cybersecurity:** Financial institutions and infrastructure must be fortified with advanced, adaptive defense systems.

٢. **Legal Reform:** International law must evolve to recognize and penalize acts of economic aggression with the same rigor as conventional terrorism.

٣. **Diversification of Economies**: Reducing dependency on specific trade routes, partners, or financial systems can buffer economies against targeted attacks.

٤. **International Cooperation:** States must coordinate efforts in intelligence sharing, regulatory harmonization, and collective sanctions against perpetrators.

٨. Emerging Trends: AI, Crypto, and Quantum Threats :

٨,١ AI-Driven Market Manipulation

Machine learning algorithms can now simulate sentiment shocks, amplify volatility, or exploit algorithmic trading systems, creating artificial bubbles or panics.

٨,٢ Cryptocurrencies and Dark Finance

Decentralized finance enables anonymous and unregulated economic activities, making it harder to trace, deter, or regulate economic sabotage.

٨.٣ Quantum Economic Warfare (QEW)

In the future, quantum computing may allow for the cracking of financial encryption, thus threatening the foundations of modern banking systems.

٩. Strategies for Countering Economic Terrorism

٩,١ Legal Innovation

- Establishing an international legal framework defining economic terrorism and regulating coercive economic measures.
- Creating sanctions courts or economic arbitration bodies under the UN or WTO to adjudicate disputes.

٩,٢ Technological Resilience

- Investment in cybersecurity for financial infrastructure.

- Building redundancy in cross-border payment systems and reducing reliance on vulnerable platforms (e.g., SWIFT alternatives).

٩.٣ Multilateral Governance

- Preventing unilateral abuse of economic power through collective security agreements, trade blocs, and mutual defense clauses in trade deals.

١٠. Conclusion

Economic terrorism is no longer a speculative concept—it is a strategic reality shaping global power relations. In an era defined by complex interdependence and technological acceleration, economic tools have become increasingly sophisticated and digitized, dramatically expanding the potential for their misuse. Unlike conventional warfare, economic terrorism exploits legal ambiguity and systemic vulnerabilities to inflict harm without physical violence, often operating through financial systems, digital platforms, and geopolitical leverage.

This paper has demonstrated that economic terrorism is not merely an abstract threat but a deliberate tactic with tangible consequences for international stability, development, and sovereignty. The absence of a binding and universally recognized legal framework allows both state and non-state actors to engage in coercive economic practices with little to no accountability, further destabilizing an already fragile global order.

To confront this challenge, states, institutions, and global governance mechanisms must rise to the occasion by defining, detecting, and deterring economic terrorism in all its forms. Building an economically secure world order requires more than financial resilience; it demands political will, legal clarity, and cooperative multilateralism. Only through such efforts can the world effectively address the evolving nexus of economics and

aggression and safeguard the integrity of the international economic system.

References:

١. World Bank. (٢٠٢٣). Global Economic Impact Report.

٢. Bank for International Settlements (BIS). (٢٠٢٣). Cyber Threats to Financial Systems.

٣. United Nations Security Council Resolution ٢٣٤١. (٢٠١٧).

٤. Baldwin, D. (١٩٨٥). Economic Statecraft. Princeton University Press.

٥. Farrell, H., & Newman, A. (٢٠١٩). Weaponized Interdependence. International Security, ٤٤(١), ٤٢-٧٩.

٦. Chatham House. (٢٠٢١). Sanctions and Economic Coercion: Between Legitimacy and Abuse.

دور العملات الرقمية في تغير النظام الاقتصادي العالمي (البيتكوين نموذجا)

أ. م. د. ميثم حميد ناصر

تعد العملات الافتراضية المشفرة ابتكارا ماليا أدى إلى ثورة في عالم المال، وقد طالت تداعياتها دول ومؤسسات عدة حول العالم ، وقد أسهمت التكنولوجيا في تقدم مثل هكذا أدوات.

وان شيوع استخدام العملات الرقمية يترك تأثيرات على السياسية النقدية والاقتصاد العالمي ويضيف أعباء على البنوك المركزية للتعامل.

ويعد البيتكوين من اشهر العملات الرقمية والتي بدأ تصميمها عام ٢٠٠٧ والفكرة الاساسية منها هي الاستغناء عن السلطة المركزية.

وهي نظام نقدي الكتروني يعتمد في التعاملات المالية ما بين مستخدم واخر دون وجود وسيط، وهو اول نظام يوجد بأكمله على الانترنت و لا يوجد عليه أي تحكم مركزي كما هو الحال مع النقود التقليدية.

أولا :نشأة العملات الافتراضية ومفهومها

قبل تطوير نظام التجارة الالكترونية، كتب David Chaum[٢٠] مقالاً بعنوان التوقيعات العمياء للدفعات التي لا يمكن تعقبها " وصف فيه أول نظام مشفر لهذا النوع من الدفعات والذي يمنع الغير من كشف هوية المتعامل ومقدار ما دفع .

وفي عام ١٩٩٠ م نادى الكاتب نفسه من خلال مقال آخر له بعنوان" النقود الالكترونية التي لا يمكن تعقبها " بإنشاء" نظام نقدي إلكتروني حر يحفظ للمتعاملين سرّية تعاملاتهم وعدم الكشف عن هويتهم."

وقد شهد الاقتصاد العالمي تحولات مهمة افرزتها معطيات مختلفة أبرزها وأهمها التطورات التكنولوجية لاسيما فيما تعلق منها بأنظمة الدفع، هذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له، اذ أدت الابتكارات في وسائل الدفع الي تقليص دور العملة النقدية وظهور عملة لم تعهدها البشرية من قبل وهي النقود الافتراضية وأكثرها شيوعاً وانتشاراً هي عملة البيتكوين (Bitcoin).

وقد اتسع نطاق الاستخدام والانتشار السريع للعملات الافتراضية في كثير من الدول

[٢٠] https://en.wikipedia.org/wiki/David_Chaum

لانخفاض تكلفتها وسهولة استعمالها وسرعتها حيث يتم الدفع فوراً دون الحاجة الى أية وسائط أخرى[٢١].

ثانياً: أهمية العملات الافتراضية للفئات المختلفة:

تكمن أهمية العملات الافتراضية في عدد النقاط ابرزها[٢٢]:

١- **الأهمية بالنسبة للمستهلك:** ما يهم المتعامل بالعملات الافتراضية الاستفادة من الفارق بين قيمتها المعروضة والقيمة المختزنة، والسهولة في الاستعمال والشعور بالأمان والخصوصية، والتخلص من القيود القانونية، والحرية في التعاملات، والتكاليف الأقل.

٢- **الأهمية بالنسبة للتجار:** يغري التجار توسيع قاعدة العملاء واستقطاب عملاء جدد، وما ينتج عن ذلك من زيادة في المبيعات وذلك من خلال الاستفادة من الحملات الدعائية التي يوظفها مصدرو هذه العملات الرقمية.

٣- **الأهمية بالنسبة للمصدرين:** يمكن ان نلخص أهمية العملات الافتراضية بالنسبة للمصدرين ثلاثة أمور:

---

[٢١] علاوي، سيماء محسن ، ٢٠٢٠ ، اثر العملات الافتراضية على السياسة النقدية والبنك المركزي، مجلة كلية بغداد للعوم الاقتصادية الجامعة ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية.

[٢٢] -احمد ، واخرون ، منير ماهر ، ٢٠١٨ ، الكفاءة االقتصادية للعمالت االفتراضية المشفرة: البتكوين انموذجا ، مجلة اسرا الدولية للمالية اإلسالمية ، المجلد ٩ ، العدد ١.

- عوائد الإصدار الضخمة مع تضخيم قيمة العملة.

- التربح من منصات التبادل والصرافة وخدماتها المقدمة للزبائن.

- التحرر من قيود الحكومات لصالح الرأسماليين وقوى السوق ويشترك في هذا التجار ايضاً.

ثالثاً : أنواع العملات الافتراضية:

تعددت وتنوعت العملات الافتراضية المشفرة، ومعظمها مبنية على مبدأ عملة البيتكوين ومستنسخة منها[٢٣].

١- البيتكوين: (Bitcoin) وهي العملة الافتراضية الأكثر شهرة على مستوى العالم.

٢- لايتكوين: (Litecoin) انشات في عام ٢٠١١م، وهي من أوائل العملات المشفرة البديلة، وتتميز عن البيتكوين بأن عملية التعدين فيها أسهل وأرخص، وهي تعتمد خوارزميات تشفير مختلفة تماما عن المستخدمة في البيتكوين، كما تتصف بأنها أسرع في التبادل من البيتكوين، مما زاد من قبولها، وقد قيل عنها: إذا كان البيتكوين هو العملة الافتراضية الذهبية، فإن الاليتكوين هي العملة الفضية.

[٢٣] الباحوث ، عبدالله بين سليمان ، ٢٠١٧، النقود االفتراضية مفهومها وانواعها واثارها االقتصادية ، المجلة العلمية لالقتصاد والتجارة، العدد٢ ، جامعة عين شمس ، مصر.

٣- الريبل: هو واحد من أكبر العملات الرقمية من حيث القيمة السوقية. تعود أصول عملة الريبل إلى عام ٢٠١٢ عندما تأسست الشركة المعروفة الآن باسم Ripple. وعلى عكس بيتكوين (BTC)، تم تصميم شبكة الريبل وعملتها الرقمية الأصلية XRP لتسهيل التحويلات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية العالمية الأخرى. وكان الهدف من المشروع هو إنشاء بديل أرخص وأسرع وأكثر أمانًا للاتصالات المالية العالمية بين البنوك، أو سويفت، التي تنفذ التحويلات المالية.

٤- الإثريوم: (Ethereum) هي منصةٌ عامةٌ وعملة معماة لامركزية مفتوحة المصدر تعتمد على تقنية سلسلة الكتل التي تقوم بوظيفة بالعقد الذكي التي من خلاله تسهل إبرام عقد على الإنترنت يحاكي العقود التقليدية في الحقيقة مع توفير عنصر الأمان والثقة. تأتي عملة الإيثر في المرتبة الثانية بعد البيتكوين من حيث القيمة السوقية.

٥- بيركوين: (Peercoin) المعروفة أيضًا باسم PP Coin أو (PPC هي عملة معماة تستخدم أنظمة إثبات الحصة وإثبات العمل، وهو أول تطبيق للعملات المعماة قائم على إثبات الحصة يتم توزيع شفرة مصدر بيركوين بموجب ترخيص برنامج معهد ماساتشوستش / نظام النافذة إكس، تستند العملة إلى ورقة بحثية مقدمة في أغسطس ٢٠١٢ أدرجت أسماء المبرمجين سكوت نادال وسني كينغ

قاموا بإنشاء بيركوين وبرايم كوين في نظام إثبات الحصة يتم إنشاء عملات معدنية جديدة بناءً على ممتلكات الأفراد.

٦- نيمكوين: (Namecoin) إنشات في ابريل ٢٠١١م، تعتمد على تقنية البتكوين مفتوحة المصدر، تتميز بالندر ة العالية، واللامركزية، والأمن، والخصوصية.

٧- فيذركوين: (Feathercoin) وهي عملة افتراضية مفتوحة المصدر، وتتشابه مع البتكوين والاليتكون، و تتميز بضبط صعوبة التعدين في كثير من الأحيان، كما تتميز أيضا بأنه يتم تحديثها بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة فيها، بما في ذلك الحماية من سوء المعاملة الناتج عن التعدين الجماعي.

هذه نماذج لبعض العملات الرقمية الشهيرة المتداولة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ولكن تبقى عملة (البيتكوين) هي الأشهر والأهم في نظر الاقتصاديين وتحتل المرتبة الاولى عالمياً لما تمثله من حجم كبير في قيمتها السوقية.

رابعاً: التمييز بين عملة البيتكوين والعملة القانونية

ان العملة القانونية هي وحدة التبادل التجاري التي يصرح لها القانون بقوة وبضمن الدولة المصدرة لها، فتستمد العملة قوتها في الإبراء والوفاء بالديون والالتزامات من السلطة القانونية في كل دولة.

وإصدار العملة في ظل النظام الاقتصادي له ضوابطه وقواعده التي تنظمه ، لتجعل من النقود مقياساً تقوم به الثروات تقويماً عادلاً ومن ذلك أن إصدار العملة تختص به الدولة وحدها.

والنقود وسيلة تُراد لوظائفها، وليس لذاتها ولهذا كانت أثماناً، بخلاف السلع والخدمات، إذ المقصود الاول منها هو إشباع الحاجات.

ووظيفتها الثانية فهي أنها مقياس للقيمة، ومعيار لتقويم الأشياء فيجب أن تكون واضحة مضبوطة، لتكون حاكمة بين سائر الأموال بالعدل.

ويمكن استنتاج أهم الفروق بين العملة القانونية والعملة المشفرة من خلال النقاط الآتية[٢٤]:

[٢٤] -عساف ، محمد مطلق ، ٢٠١٩ ، العملات المشفرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية (عملة Bitcoin أنموذجا)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، المجلد ٣١ ، العدد ٧ ، جامعة قطر.

١- العملة القانونية لها وجود فيزيائي محسوس، فهي واضحة ومضبوطة، أما العملة المشفرة فهي افتراضية ليس لها وجود فيزيائي ومن ثم فهي تقوم على المخاطرة والمجهولية.

٢- العملة القانونية تتمتع بقبول عام من الناس في أداء كامل وظائفها، فيمكن التوصل بها الى أية سلعة أو خدمة، أما العملة المشفرة فتقوم على مبدأ عدم الثقة، ولا تتمتع بالقبول العام، ولا يمكن استخدامها لشراء أي سلعة أو خدمة، بل تقتصر على من يقبل التعامل بها.

٣- العملة القانونية تصدرها الدولة وفق تنظيم دقيق، أما العملة المشفرة فلا تصدر من الدولة، وانما تقف, وراها جهات مجهولة، وهي تقوم على مبدأ الند للند، فيتم التعامل بين المستقبل والمرسل دون مراقبة من الدولة.

سلبيات عملة البتكوين

على الرغم من المزايا التي تحققها عملة البتكوين الا أن لها العديد من السلبيات ومنها[٢٥]:

١- تكلفتها العالية.

[٢٥] محمود ، هند فالح ، ٢٠٢٠ ، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية البتكوين، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، المجلد ٤ ، العدد ٣ الجزء١.

٢- تذبذب سعر العملة.

٣- مخاطر قانونية.

٤- سرية العملية وتشفيرها [٢٦].

٥- التعدين[٢٧].

٦- التهرب الضريبي.

٨-تكاثر وسائل الدفع.

خامساً: كيف غيرت السياسة مسار العملات الرقمية؟

الاستغلال السياسي للعملات المشفرة تأثير ترامب على العملات المشفرة.. من التعيينات السياسية إلى فشل "ترامب كوين"[٢٨]

واحدة من النقاط الرئيسة التي تثير الجدل في صناعة العملات المشفرة هي التدخلات السياسية، فبعد قدوم الرئيس الأميركي دونالد ترامب – الذي تلقى دعما بشكل كبير أثناء حملته الانتخابية من "لوبي العملات المشفرة"- أصبح هناك تركيز من الإدارة

[٢٦] الباحوث ، مصدر سبق ذكره.
[٢٧] حسين ، كامل عبدالقادر ، ٢٠٢٠ ،العملات الافتراضية واحكامها في الفقه الإسلامي ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد ١١ ، العدد٢٤٣/١
[٢٨] https://www.aljazeera.net/ebusiness

الأميركية الحالية على العملات المشفرة، مقارنة بما كانت تتعرض له الصناعة من رقابة شديدة أثناء ولاية الرئيس السابق جو بايدن.

ترامب كوين".. انهيار للمستثمرين...

التدخل السياسي لم يقتصر على التعيينات فقط، ترامب شخصيا أطلق عملته المشفرة الخاصة تحت اسم "ورلد فايننشال ليبرتي"، مما منحه حصة شخصية في نجاح هذا القطاع.

هذا الانتقال إلى دعم العملات المشفرة ليس مجرد دعم سياسي، بل كان أيضا دافعا لمصالحه الخاصة، إذ كانت هناك قيمة مضافة له شخصيا في استمرار هذا القطاع.

والأمر الذي شكّل ضربة كبيرة لمستثمري العملات المشفرة هو فشل "ترامب كوين"، فبعد أن بدأ ترامب حملته الترويجية للعملة المشفرة الخاصة به ارتفعت قيمتها بشكل مؤقت، مما جذب العديد من المستثمرين العاديين، ومع مرور الوقت تعرضت هذه العملة لانخفاض حاد في قيمتها، مما تسبب في خسارة ضخمة للمستثمرين الذين كانوا يراهنون على نجاح المشروع.

التأثير السلبي للسياسيين في السوق.. الرئيس الأرجنتيني نموذجا

إلى جانب ترامب كان هناك أيضا الرئيس الأرجنتيني **خافيير ميلي** الذي أثار ضجة كبيرة في عالم العملات المشفرة، ففي خطوة مفاجئة أطلق ميلي عملة ميميكوين جديدة كان يروج لها في الأرجنتين، وهي عملة مشفرة لا تتمتع بوظيفة عملية حقيقية، بل تعتمد بشكل رئيسي على النكتة أو تميمة مشهورة.

هذه العملات التي أُطلقت لأغراض تسويقية أو رمزية عُرفت بمخاطرها العالية، لكن ميلي جذب العديد من المستثمرين الأرجنتينيين، مما دفعهم إلى الرهانات عليها.

لكن، كما هو الحال مع العملات المشفرة التي أُطلقت تحت رعاية السياسيين فإن عملة ميلي شهدت انخفاضا حادا في قيمتها خلال وقت قصير جدا، وانهارت الأسعار فجأة، مما أدى إلى خسائر فادحة للمستثمرين الأرجنتينين الذين قرروا الانخراط في هذا الاستثمار المليء بالمخاطر.

سادساً: دور العملات الرقمية في تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي[٢٩]:

العملات الرقمية تمثل تحولاً جذرياً في كيفية تبادل القيمة وإدارة الأموال في العصر الحديث. هذه العملات، مثل البيتكوين والإيثريوم، تعتمد على التكنولوجيا المالية

[٢٩] https://euromatech-me.com

والبلوكتشين، مما يوفر شفافية ولا مركزية لم يكن بالإمكان تحقيقها من قبل. من خلال هذه المقالة ، نستعرض تأثير العملات الرقمية على مستقبل الاقتصاد العالمي، وكيفية تغييرها للنظام المالي التقليدي، ودورها في تشكيل المستقبل الاقتصادي، فضلا عن الفرص والتحديات المرتبطة بها.

العملات الرقمية تسهم في تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق المالية وزيادة الشمول المالي.

يمكن للأفراد والشركات في البلدان النامية استخدام العملات الرقمية لتجاوز القيود التي تفرضها الأنظمة المصرفية التقليدية، مما يمكنهم من المشاركة في الاقتصاد العالمي بشكل أكثر فعالية. كما أن العملات الرقمية تقلل من الحاجة إلى تبادل العملات بين البلدان مما يسهل التجارة الدولية ويخفض من تكاليفها.

الفرص والتحديات في الاقتصاد العالمي:

توفر العملات الرقمية فرصاً كبيرة لتعزيز الاقتصاد العالمي، لاسيما في مجالات التجارة الإلكترونية والتحويلات المالية. من خلال تقليل تكاليف المعاملات وتسريعها، يمكن للشركات تحسين كفاءتها وزيادة أرباحها. كما تتيح العملات الرقمية فرصاً جديدة للاستثمار، حيث يمكن للأفراد والشركات الاستثمار في هذه العملات أو استخدامها كوسيلة للتحوط ضد التقلبات الاقتصادية.

ومع ذلك، تواجه العملات الرقمية تحديات كبيرة مثل التقلبات العالية في القيمة، التهديدات الأمنية، والحاجة إلى تطوير بنية تحتية تقنية متقدمة لضمان استقرار النظام المالي.

تحولات الاقتصاد العالمي في عصر العملات الرقمية

مع استمرار نمو واستخدام العملات الرقمية، يشهد الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة. هذه التحولات تشمل تغيير طرق تبادل القيمة، تقليل الاعتماد على العملات التقليدية، وزيادة الشفافية في العمليات المالية. فضلا عن ذلك، تسهم العملات الرقمية في تعزيز الشمول المالي وتقديم فرص جديدة للأفراد والشركات للمشاركة في الاقتصاد العالمي.

ومع ذلك، يجب على الحكومات والمنظمات الدولية العمل معاً لضمان تنظيم فعال لهذا القطاع وضمان استقراره وأمانه.

في النهاية، العملات الرقمية تمثل ثورة في العالم المالي والاقتصادي، من خلال توفير بدائل لامركزية وشفافة، تقدم العملات الرقمية فرصاً كبيرة للنمو والابتكار ومع ذلك، يتطلب النجاح في هذا المجال التوازن بين الابتكار والتنظيم لضمان حماية المستهلك واستقرار الأسواق المالية.

الإستنتاجات:

١- ان انتشار العملات المشفرة جاء بفضل انتشار التكنولوجيا ما سهل من عملية التداول في العملات المشفرة الإلكترونية.

٢- من خلال الانترنيت فقط يتم تداول بالعملات المشفرة كونها غير ملموسة ولا مادية ومن اهمها (البتكوين)

٣- من دون أي وسلطة رقابية او مركزية تدار عملات البتكوين من قبل مستخدميها فقط.

٤- السبب الرئيس في التقلبات التي تواجه العملات الرقمية هو انها لا تخضع الى قوانين.

المقترحات:

١- بإمكان وضع ضوابط من لدن البنك الدولي والصندوق الدولي والمنظمات الدولية للتعامل بالعملات المشفرة.

٢- لتجنب عمليات الاحتيال لابد من تثقيف المجتمع من خلال دورات وورش في كيفية التعامل بالعملات المشرفة.

٣- على الجهات المسؤولة وباتفاق دولي ايجاد وسيلة لمراقبة هذه العملات من البنوك المركزية لتجنب غسل الاموال وتمويل الاعمال غير القانونية.

٤- يمكن الاستفادة من العملات الرقمية كونه نظام مالي جديد يمكن ان ساعد على التقليل من الطلب المتزايد على العملات الورقية.

المصادر:

١- احمد، واخرون، منير ماهر، ٢٠١٨، الكفاءة الاقتصادية للعملات الافتراضية المشفرة: البتكوين نموذجا، مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد ٩، العدد ١.

٢- الباحوث، عبدالله بين سليمان، ٢٠١٧، النقود الافتراضية مفهومها وانواعها واثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد٢، جامعة عين شمس، مصر.

٣- حسين، كامل عبدالقادر، ٢٠٢٠ ،العملات الافتراضية واحكامها في الفقه السالمي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد ١١ ، العدد١/٢٤٣.

٤- محمود، هند فالح، ٢٠٢٠ ، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية البتكوين، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد ٤، العدد ٣ الجزء١.

٥- علاوي، سيماء محسن ، ٢٠٢٠ ، اثر العملات الافتراضية على السياسة النقدية والبنك المركزي، مجلة كلية بغداد للعوم الاقتصادية الجامعة ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي لقسم العلوم المحاسبية.

٦- عساف، محمد مطلق ، ٢٠١٩ ، العملات المشفرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية (عملة Bitcoin أنموذج)، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد ٣١ ، العدد ٧ ، جامعة قطر.

٧- https://euromatech-me.com

٩- https://en.wikipedia.org/wiki/David_Chaum

١٠- https://www.aljazeera.net/ebusiness

استغلال منصات التواصل الاجتماعي في غسيل الأموال: تطبيق "تيك توك" أنموذجا

أ.م.د. رندا طلال حسن

المقدمة

شهدت منصات التواصل الاجتماعي تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة، حتى باتت جزءا أساسيا من الحياة اليومية للفرد والمجتمع، مؤثرةً في مختلف القطاعات.
إلا أن هذا الاستخدام المكثف أتاح مجالا واسعا لاستغلالها من قبل شبكات الجريمة المنظمة، خاصة في مجال غسيل الأموال، ويعتبر تطبيق "تيك توك" أحد الأمثلة الحديثة لهذا التحدي خاصة في مجال غسيل الأموال اذ يتم استغلاله بطرق مبتكرة لتمرير الأموال غير المشروعة إلى أموال قانونية، بعيدا عن الأنظمة المالية التقليدية.
في هذا البحث، نسلط الضوء على هذه الظاهرة لفهم استغلال "تيك توك" في غسيل الأموال، عبر استعراض المفهوم، الأساليب والاليات المستخدمة، اهم الآثار المترتبة، وسبل المكافحة.

أهمية البحث:

إلقاء الضوء على التحديات القانونية والأمنية التي تواجه الحكومات والجهات الرقابية في العصر الرقمي، وإبراز دور التوعية المجتمعية وأهمية بناء ثقافة رقمية مسؤولة عن دعم صانعي القرار بمعلومات دقيقة لمكافحة غسل الأموال في الفضاء الإلكتروني.

الهدف من البحث:

- تحليل طرق استغلال تيك توك في عمليات غسيل الأموال.
- توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة.
- تقديم حلول واستراتيجيات للحد من استغلال المنصات الرقمية في الجرائم المالية.

إشكالية البحث:

تنبثق الاشكالية من تساؤل رئيسي وهو كيف يتم استغلال منصات التواصل الاجتماعي، وتحديدًا تطبيق تيك توك، في عمليات غسيل الأموال؟ اما التساؤلات الفرعية:

١- ما مدى تأثير منصات التواصل الاجتماعي (التيك توك) في غسيل الاموال؟
٢- هل ساعدت فئة الشباب من مستخدمي برنامج التيك توك في عملية غسيل الاموال؟
٣- ما هي الاجراءات المتبعة لمكافحة هذا النوع الجديد من الجرائم المالية؟
٤- هل عزز برنامج التيك توك الحركة التجارية من خلال البيع والشراء والتحويلات المالية؟

فرضية البحث:

- تطبيقات التواصل الاجتماعي، بخصائصها الفريدة وانتشارها الواسع، توفر بيئة مناسبة لغسيل الأموال. وان الإجراءات الحالية لمكافحة هذه الظاهرة غير كافية، مما يتطلب تطوير أدوات تشريعية وتقنية متقدمة.

اولا: غسيل الأموال

هي عملية تحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة بإدخالها في المجالات الاقتصادية والتجارية، إذ أن الجرائم مثال على ذلك لا الحصر (السرقة، الاختلاس،

الاحتيال، الرشى، الاتجار بالاثار، الاتجار بالبشر .. الخ)، تدر عوائد في غاية الضخامة ويتم تغيير صفتها غير المشروعة بإدخالها إلى مجالات عدة ك (الاستثمار في العقارات، شراء الأسهم، شراء السيارات، الشيكات، شراء الاحجار الكريمة والمعادن النفيسة، التأمين، استخدام شركات وهمية، البورصة، المنصات الرقمية ... الخ) فتصبح أموالاً مشروعة، تم تعريف غسل الأموال في اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ مادة ٣,١ كما يلي:

"تحويل الأموال او نقلها مع العلم بأنها مستمَّدة من أيَّة جريمة او جرائم، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أيَّ شخص متورَّط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله؛"

ان غسل الأموال عملية تتبع عادة ثلاث مراحل للإفراج النهائي عن الأموال المغسولة في النظام القانوني المالي.

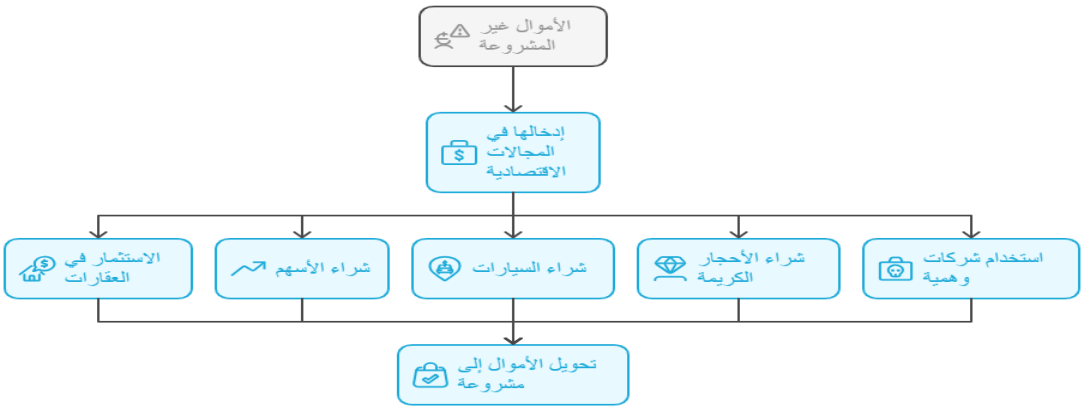

ثانيا: مراحل عملية غسيل الأموال

١. الإيداع (Placement)

إدخال الأموال غير المشروعة إلى النظام المالي.

أمثلة:

إيداع مبالغ كبيرة نقدًا في البنوك.

شراء أصول غالية الثمن مثل سيارات فارهة أو ساعات ثمينة.

٢. التغطية (Layering)

فصل الأموال عن مصدرها الأصلي عبر سلسلة من المعاملات المعقدة.

أمثلة:

تحويل الأموال بين عدة حسابات داخلية ودولية.

استثمار الأموال في شركات وهمية أو عقود تجارية مزيفة.

٣. الدمج (Integration)

إعادة إدخال الأموال إلى الاقتصاد الرسمي كمصدر شرعي.

أمثلة:

تأسيس أعمال تجارية (مطاعم، عقارات) تدر أرباحاً تبدو مشروعة.

تملك عقارات أو استثمارات كبرى باسم شخصيات أو شركات غير مشبوهة.

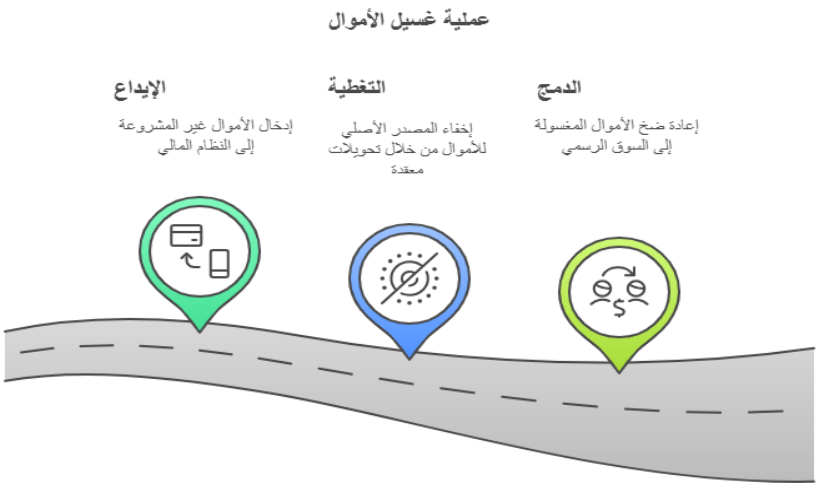

ثالثا: كيف يتم غسيل الأموال الكترونيا

مع تطور التكنولوجيا وزيادة الاعتماد على الإنترنت، تحولت أساليب غسيل الأموال التقليدية إلى أساليب إلكترونية أكثر تعقيدًا وسرعة. ومن أبرز الطرق المستخدمة:

١. المحافظ الإلكترونية (E-Wallets)

المحافظ الإلكترونية مثل (PayPal, Skrill, Venmo, Revolut) تسمح بإرسال واستقبال الأموال بسهولة حول العالم. يستخدم غاسلو الأموال هذه المحافظ لتحريك الأموال عبر حسابات متعددة وأحيانا باستخدام هويات مزيفة أو مسروقة.

١. فتح حسابات متعددة بأسماء وهمية أو مسروقة.
٢. إيداع الأموال غير المشروعة داخل المحافظ الإلكترونية.
٣. إجراء تحويلات صغيرة متفرقة (Structuring) حتى لا يتم إثارة الشبهات.
٤. تحويل الأموال إلى حسابات حقيقية أو إلى حسابات خارجية عبر شراء سلع أو خدمات رقمية.

المحافظ الرقمية أصبحت وسيلة فعالة لغسل الأموال بسبب سهولة فتح حسابات دولية بأسماء مستعارة أو بهويات مزورة. بعد الإيداع، يتم تقسيم الأموال إلى مبالغ صغيرة حتى لا يتم إثارة الشكوك (عملية تجزئة الأموال)، والتحويلات تتم بين حسابات متعددة وأحيانا عبر دول مختلفة، مما يصعب تتبع المصدر الأصلي.

٢. العملات الرقمية والعملات المشفرة (Crypt currencies)

العملات المشفرة، العملات المشفرة مثل **Bitcoin** و **Monero** و **Ethereum**

بسبب طبيعتها المجهولة وشبه عدم قابليتها للتتبع، أصبحت واحدة من أخطر الأدوات لغسيل الأموال.

١. شراء العملات المشفرة بأموال نقدية أو مجهولة المصدر.
٢. تحويل العملات بين عدة محافظ ومنصات تداول. لا تمر عبر البنوك التقليدية

٣. استخدام خدمات "Mixers" أو "Tumblers" التي تخلط العملات المشفرة لإخفاء أصلها.
٤. بيع العملات المشفرة في دولة أخرى أو على منصات وتحويلها إلى نقد نظيف.

في ٢٠٢١، كشف مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) شبكة ضخمة قامت بغسل ٢,٣ مليار دولار عبر عملة Monero و Bitcoin باستخدام خدمة خلط Bitcoin "Fog".

٣. منصات الألعاب الإلكترونية (Gaming Platforms)

بعض الألعاب تسمح بتداول عناصرها أو عملاتها مقابل أموال حقيقية، مما يوفر طريقة مبتكرة لتحريك الأموال غير الشرعية دون رقابة مالية تقليدية.

١. شراء عملة اللعبة الافتراضية بمبالغ كبيرة.
٢. بيع العناصر أو العملات داخل اللعبة إلى لاعبين آخرين مقابل أموال حقيقية.
٣. تبرير هذه العوائد بأنها "أرباح من ألعاب إلكترونية."

استغلال منصات الألعاب مثل **Fortnite – Roblox – Counter-Strike GO** لغسيل الأموال عبر شراء وبيع العناصر الافتراضية (Skins, Coins, Weapons). يتم شراء عملة اللعبة بأموال مشبوهة ثم بيع الأصول للاعبين آخرين مقابل أموال حقيقية نظيفة، في ٢٠٢٠ كشف عن عصابة تقوم بغسل أموال المخدرات عبر شراء "**V-Bucks**" عملة فورتنايت ثم بيعها بأسعار أرخص على الإنترنت. في لعبة Roblox ، استخدموا عملة Robux لتمرير آلاف الدولارات عن طريق إنشاء حسابات أطفال وهمية.

٤.التجارة الإلكترونية (Fake E-commerce)

المتاجر الوهمية (Fake Online Stores) تُستخدم لغسل الأموال عبر بيع منتجات أو خدمات صورية بأسعار عالية جداً لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية.

١. إنشاء متجر إلكتروني أو صفحة بيع وهمية.
٢. نشر منتجات بأسعار مبالغ بها (مثل كوب بـ ١٠٠٠ دولار)
٣. قيام طرف متواطئ بالدفع لشراء المنتج كوسيلة لغسل المال.
٤. يتم تمرير الأموال على شكل "مبيعات" شرعية ثم سحبها كأرباح نظيفة من البنك.

مثل متجر إلكتروني لبيع "تحف فنية" مغمورة تم استخدامه لغسيل أكثر من ١,٢ مليون دولار عبر حوالات متتالية في ١٨ شهراً. او متجر يبيع ملابس أطفال عادية لكن بثمن ٥٠٠-١٠٠٠ دولار للقطعة الواحدة لتبرير التحويلات المالية.

٥.الإعلانات المدفوعة المزيفة (Fake Paid Ads)

يتم ترويج خدمات أو منتجات عبر الإعلانات المدفوعة، مع تضخيم تكلفة الإعلان عمداً لتبرير دخول أموال كبيرة.

١. إطلاق حملات إعلانية لمنتجات أو خدمات مزيفة أو بسيطة.
٢. دفع مبالغ طائلة لهذه الإعلانات بشكل غير مبرر.
٣. استخدام هذه الإعلانات كغطاء لإدخال الأموال في الدورة الاقتصادية القانونية.

غاسلو الأموال يدفعون أموالًا ضخمة لحملات إعلانية على منصات مثل **TikTok** – **Instagram** – **Facebook** – لخدمات لا قيمة حقيقية لها. يتم استلام الأموال عبر الفواتير كـ"عائدات إعلانية" مشروعة.

حسب تقرير من The Guardian في ٢٠٢٢ أشار إلى استغلال منصة فيسبوك لإطلاق حملات وهمية لشركات قهوة صغيرة كغطاء لغسيل أكثر من ١٠ ملايين دولار.

٦.البث المباشر والهدايا الرقمية (Live Streaming & Gifts)

من خلال منصات البث المباشر مثل تيك توك ويوتيوب، يتم استغلال آلية "الهدايا الرقمية" أو "التبرعات" لإدخال أموال مجهولة إلى الحسابات.

١. إطلاق بث مباشر عبر حسابات وهمية.
٢. شراء الهدايا أو التبرعات من حسابات مزيفة باستخدام الأموال غير الشرعية.
٣. استلام العائدات المالية بشكل رسمي من المنصة كـ"دعم من المتابعين."

يتم إنشاء حسابات تبث بثا مباشراً (حتى لو كان فارغاً أو تافهاً)، وتأتي "تبرعات" أو "هدايا" إلكترونية من حسابات متواطئة. بعد ذلك، يتم تحويل هذه الهدايا إلى أموال نقدية نظيفة عبر المنصة.

في ٢٠٢١، تم اكتشاف شبكة غسيل أموال عبر تيك توك حيث تم ضخ أكثر من ٢٠ ألف دولار يوميًا عبر هدايا البث المباشر باستخدام بطاقات مسروقة من أوروبا. حسابات على تيك توك كانت تبث مقاطع لا معنى لها لكنها تحصل على آلاف الهدايا الرقمية (Diamonds) في أقل من ساعة.

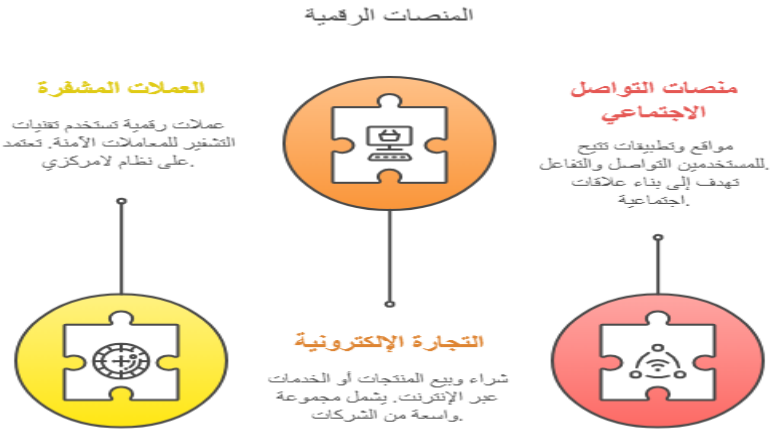

رابعا: تيك توك (TikTok)

تيك توك، المعروف في الصين بإسم دوين (Douyin) هو منصة اجتماعية لمشاركة الفيديوهات القصيرة، مملوكة لشركة بايت دانس الصينية.

تستخدم هذه المنصة لإنشاء مجموعة متنوعة من المقاطع المرئية القصيرة التي تشمل الرقص، الكوميديا، والتعليم، والتي تتراوح مدتها بين ٣ ثوانٍ و٣دقائق.

تعد تيك توك النسخة الدولية من دوين، حيث تم إطلاقه في السوق الصينية في سبتمبر ٢٠١٦ لاحقًا، تم طرح تيك توك في عام ٢٠١٧ لنظامي آي أو إس وأندرويد في معظم الأسواق خارج الصين. لكنه لم يصبح متاح عالميا إلا بعد اندماجه مع منصة مشاركة الفيديو ميوزكلي في ٢ أغسطس ٢٠١٨.

تيك توك لا يُستخدم فقط للترفيه، بل أصبح أداة رئيسية للتسويق الرقمي، الحملات الاجتماعية، وحتى كوسيلة لنشر التوعية والتعليم.

عدد النشطين شهرياُ:

تجاوز عدد مستخدمي تيك توك ١,٥ مليار مستخدم نشط شهريًا، مما يجعله واحدًا من أكبر تطبيقات التواصل الاجتماعي عالميًا.

الانتشار الجغرافي:

تيك توك متوفر حاليا في أكثر من **١٥٠ دولة** حول العالم، ويُعتبر من التطبيقات القليلة التي حققت انتشارا واسعًا في قارات مختلفة (آسيا، أوروبا، أمريكا، إفريقيا).

التعداد اللغوي:

يدعم تيك توك أكثر من **٧٥ لغة**، مما يسهل استخدامه من قِبل شرائح متنوعة من المستخدمين بمختلف ثقافاتهم.

الفئة العمرية المسيطرة:

حوالي ٦٠٪ من مستخدمي تيك توك تتراوح أعمارهم بين **١٦ إلى ٣٠ سنة**، مما يدل على أن المنصة تستهوي فئة الشباب والمراهقين بشكل كبير.

هناك نمو ملحوظ في استخدام المنصة من قِبل الفئات الأكبر سنًا، خاصة في مجالات الأعمال والتسويق.

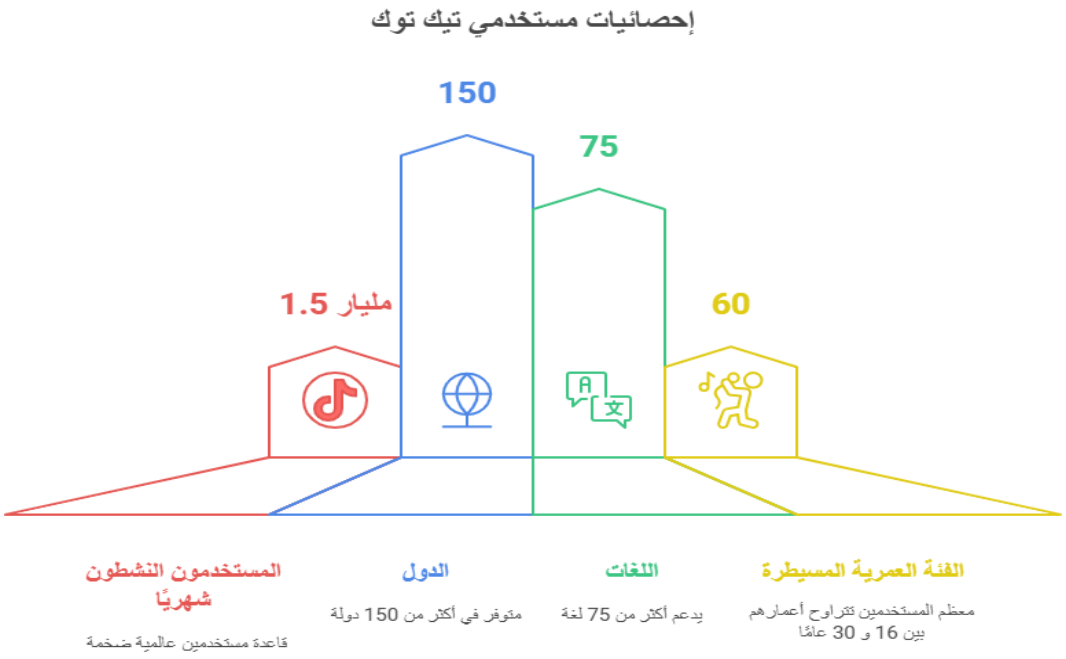

خامسا: كيف يتم استغلال تطبيق "تيك توك" في غسيل الأموال

الأسلوب	التفاصيل
الهدايا الرقمية	وجود نظام "الماس" داخل تيك توك، حيث يتم تحويل الهدايا إلى ماسات، ثم إلى دولارات عبر وسائل دفع يصعب مراقبتها مثل المحافظ الإلكترونية المرتبطة ببطاقات افتراضية.
البث المباشر والتبرعات	استخدام حسابات "وهمية" أثناء البث لضخ أموال ثم تبريرها بأنها دعم من متابعين حقيقيين، مما يضفي شرعية زائفة.
شراء الحسابات	بعض الحسابات المشتراة تُستخدم لاحقًا في عمليات النصب والاحتيال الإلكتروني بعد غسل الأموال، مثل بيع منتجات وهمية.
الإعلانات الوهمية	استخدام حملات "مدفوعة" على تيك توك بأسعار مضاعفة مقارنة بالخدمات الحقيقية، لغرض تبرير إدخال أموال ضخمة بحجة التسويق.

سادسا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال:

أولًا: الآثار الاقتصادية

١ – تشوية الاسواق المالية:

ضخ أموال غير مشروعة يؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب الحقيقيين في الأسواق.

٢ – تاكل قيمة العملة الوطنية:

تدفق أموال مجهولة المصدر يؤدي إلى زعزعة استقرار سعر الصرف وارتفا ع معدلات التضخم.

٣- تأثير سلبي على الاستثمار:

يؤدي إلى عزوف المستثمرين الشرعيين خوفًا من عدم الشفافية والمخاطر العالية.

٤- الاضرار بالايرادات الضريبية للدولة:

لأن غاسلي الأموال غالبًا يخفون نشاطاتهم، مما يؤدي إلى فقدان الدولة لموارد مالية ضخمة.

٥- زيادة نكلة الرقابة والاجراءات التنظيمية:

تضطر الحكومات إلى إنفاق المزيد لتعزيز الأنظمة الرقابية والامتثال المالي.

الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال على الأفراد تشمل عدة جوانب، منها:

١. ارتفاع تكاليف المعيشة:

غسيل الأموال قد يؤدي إلى تضخم الأسواق بطريقة مصطنعة.

الأسعار ترتفع بشكل غير مبرر، مما يجعل السلع والخدمات الأساسية أقل قدرة على التناسب مع دخل الأفراد العاديين.

٢. ضعف الفرص الاقتصادية الحقيقية:

عندما تدخل أموال غير شرعية السوق، قد تستولي على استثمارات ومشاريع بطريقة غير عادلة.

هذا يحرم الأفراد والشباب الجادين من فرص العمل والاستثمار العادل.

٣. تآكل الثقة بالاقتصاد:

عندما يلاحظ الناس انتشار الثروات المشبوهة، تقل ثقتهم بالأنظمة المالية والاقتصادية.

وهذا قد يدفع بعض الأفراد إلى العزوف عن الادخار أو الاستثمار المشروع.

٤. زيادة معدلات البطالة:

بعض القطاعات قد تسيطر عليها أنشطة غسيل الأموال، مما يؤدي إلى تقويض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وهذا بدوره يؤدي إلى خسارة وظائف حقيقية وفرص عمل مستقرة للأفراد.

٥. مخاطر قانونية غير مباشرة:

قد يتورط بعض الأفراد دون علمهم في تعاملات مالية مرتبطة بغسيل الأموال.
مثل استلام حوالات أو أموال غير مشروعة، مما قد يعرضهم للمساءلة القانونية.

٦. اتساع الفجوة بين الطبقات:

يزداد الغنى الفاحش لطبقة صغيرة تمارس أنشطة غير قانونية، بينما تتراجع القوة الشرائية والفرص أمام بقية الأفراد. وهذا يولد شعورا بالإحباط والظلم الاجتماعي.

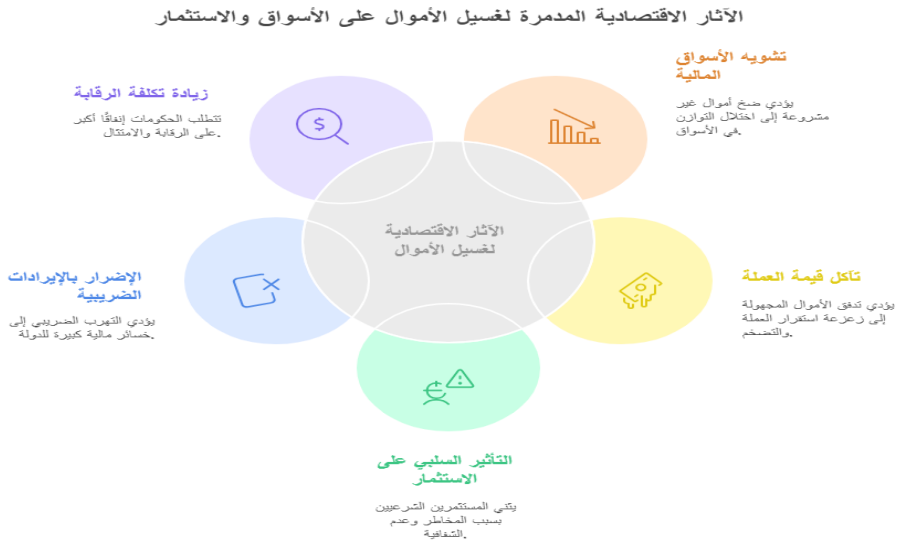

ثانيا: الآثار الاجتماعية

انتشار الجريمة المنظمة: غسيل الأموال يدعم تمويل الأنشطة الإجرامية مثل المخدرات والاتجار بالبشر والإرهاب.

تآكل القيم الاخلاقية: تنامي ظاهرة الثراء غير المشروع يضعف الإيمان بالعدالة والمساواة الاجتماعية.

فقدان الثقة بالمؤسسات المالية والقانونية: حين يرى الناس أن الفاسدين ينجحون ماليًا، يقل احترامهم للنظام القانوني والمؤسسات الرسمية.

زيادة الفوارق الطبقية: يوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ويعمق الإحساس بالظلم الاجتماعي.

تفشي الفساد في مؤسسات الدولة: قد يتسلل غاسلو الأموال إلى داخل المؤسسات عبر الرشاوى والنفوذ، مما يضعف هيبة الدولة.

سابعا: سبل مكافحة استغلال "تيك توك" في غسيل الأموال

اولا: الإجراءات الحكومية والرقابية

١. تطوير تشريعات مالية صارمة:

- سن قوانين تُلزم المنصات الرقمية، مثل تيك توك، بتطبيق معايير مكافحة غسيل الأموال.
- فرض رقابة دورية ومراجعات شفافة على تدفقات الأموال داخل التطبيقات.

٢. تعزيز التعاون الدولي:

- تبادل المعلومات بين الدول والجهات المعنية لملاحقة الشبكات العابرة للحدود.
- إنشاء قواعد بيانات مشتركة لحظر الحسابات المرتبطة بالجرائم المالية.

٣. استخدام الذكاء الاصطناعي لرصد الأنشطة المشبوهة:

- اعتماد أنظمة ذكية لتحليل سلوك المستخدمين وكشف التحويلات غير الطبيعية أو المتكررة بشكل مريب.

ثانيا: دور الأفراد والمجتمع

١.تعزيز وعي المستخدمين:

- نشر حملات توعوية عن مخاطر غسيل الأموال عبر منصات التواصل الاجتماعي.
- شرح كيف يمكن للمستخدم العادي أن يتورط بدون قصد.

٢.التشجيع على الإبلاغ:

- توفير آليات سهلة وسريعة للإبلاغ عن الحسابات أو الأنشطة المشبوهة.

٣.بناء ثقافة رقمية آمنة:

- ترسيخ مبدأ المسؤولية الرقمية لدى الشباب والمستخدمين النشطين.
- تعزيز الأخلاقيات الرقمية واحترام القانون في العالم الافتراضي.

الخاتمة:

في ظل الثورة الرقمية المتسارعة، بات من الضروري التكيف مع التحديات المستجدة مثل غسيل الأموال عبر التطبيقات الاجتماعية. وقد أظهر البحث أن "تيك توك" وغيره من المنصات قد يُستغل بطرق معقدة لإخفاء الأموال المشبوهة. ومع ذلك، فإن الحلول ممكنة عبر سن تشريعات جديدة، وتطوير أدوات مراقبة ذكية، وبناء وعي مجتمعي مستدام.

الاستنتاجات:

- هناك استخدام متزايد للمنصات الرقمية في عمليات غسيل الأموال.
- غياب رقابة صارمة على الحوالات والتحويلات الإلكترونية يساهم في استفحال الظاهرة.
- الوعي المجتمعي ما يزال ضعيفًا تجاه مخاطر غسيل الأموال الرقمي.
- الذكاء الاصطناعي قد يلعب دورًا حاسمًا في التصدي للأنشطة المشبوهة عبر الإنترنت.

التوصيات:

١. تشريع قوانين خاصة بمراقبة المعاملات الرقمية عبر المنصات الاجتماعية.
٢. فرض معايير امتثال صارمة على التطبيقات مثل تيك توك، تتعلق بمراقبة تدفقات الأموال.
٣. تعزيز التعاون الدولي في تتبع الأموال المشبوهة العابرة للحدود.
٤. استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لكشف الأنشطة المالية غير الاعتيادية.
٥. تنظيم حملات توعوية موجهة لليافعين والشباب حول مخاطر غسيل الأموال عبر الإنترنت.

المصادر

١. Financial Action Task Force (FATF). (٢٠٢١). *Opportunities and Challenges of New Technologies for AML/CFT*. Retrieved from https://www.fatf-gafi.org/

٢. United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). (٢٠٢١). *Cryptocurrencies and Money Laundering: Threats and Responses*. Retrieved from https://www.unodc.org/

٣. Europol. (٢٠٢٣). *Internet Organised Crime Threat Assessment (IOCTA ٢٠٢٣)*. Retrieved from https://www.europol.europa.eu/

٤. Financial Crimes Enforcement Network (FinCEN), U.S. Department of the Treasury. (٢٠٢٢). *Advisory on Illicit Activity Involving Convertible Virtual Currency*. Retrieved from https://www.fincen.gov/

٥. Chainalysis. (٢٠٢٤). *Crypto Crime Report: Money Laundering and Financial Crimes in Cryptocurrency*. Retrieved from https://www.chainalysis.com/

٦. INTERPOL. (٢٠٢٢). *Cybercrime: Virtual assets and money laundering*. Retrieved from https://www.interpol.int/

٧. Basel Institute on Governance. (٢٠٢٢). *Anti-Money Laundering: The Role of Online Platforms and Cryptocurrencies*. Retrieved from https://baselgovernance.org/

٨. Cybersecurity and Infrastructure Security Agency (CISA). (٢٠٢٢). *Threats of Money Laundering in Social Media*. Retrieved from https://www.cisa.gov/

٩. The Wall Street Journal. (٢٠٢٣, June ١٠). *TikTok and Financial Crimes: New Frontiers in Money Laundering*. Retrieved from https://www.wsj.com/

١٠. Journal of Financial Crime, Emerald Publishing. (٢٠٢٢). *Money Laundering via Social Media: An Emerging Risk*.

الصعود الاقتصادي للصين: دور العلاقات الاقتصادية الدولية في مسار التنمية

د. ريام علي حسين

شهدت الصين خلال العقود الأخيرة نهضة اقتصادية غير مسبوقة، جعلتها قوة اقتصادية رئيسة على الساحة الدولية. ولم يكن هذا الصعود مجرد نتيجة للنمو الداخلي فحسب، بل مارست العلاقات الاقتصادية الدولية دورًا جوهريًا في تعزيز مكانة الصين الاقتصادية. فمن خلال التجارة العالمية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والانخراط في المنظمات الاقتصادية العالمية، تمكنت الصين من تحقيق معدلات نمو مرتفعة وترسيخ دورها كلاعب أساس في الاقتصاد الدولي. في هذا السياق، تتجلى أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية كأحد المحركات الرئيسة لمسيرة التنمية في الصين.

أولا: الجوانب الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية للصين

١. النمو في التجارة والصادرات

تعد الصين أكبر مصدر للسلع في العالم، ولديها علاقات تجارية قوية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وقد استفادت من اتفاقيات تجارية مثل الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) وعضويتها في منظمة التجارة العالمية(WTO) ، مما سهل وصولها إلى الأسواق العالمية. في ادناه جدول يوضح نسبة نمو التجارة الخارجية والصادرات الصينية خلال السنوات الماضية (٢٠١٩-٢٠٢٤).

النمو السنوي للتجارة الخارجية في الصين للمدة (٢٠١٩-٢٠٢٤)

السنة	نسبة النمو السنوي للتجارة الخارجية	نسبة النمو السنوي للصادرات
٢٠١٩	%٣,٤	%٥,٠
٢٠٢٠	%٢,٠	%٤,١
٢٠٢١	%٢١,٦	%٢١,٢
٢٠٢٢	%٧,٦	%١٠,٥
٢٠٢٣	%٤,٨-	%٥,٩ -
٢٠٢٤	%٩,٤	%١٢,٩

MINISTRY OF COMMERCE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA -٢٠١٩-٢٠٢٤

٢. الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة

اجتذبت الصين استثمارات أجنبية كبيرة، لاسيما في قطاعات التصنيع والتكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، وسعت الشركات الصينية وجودها العالمي من خلال الاستثمار في البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

٣. مبادرة الحزام والطريق(BRI) (*)

تُعد مبادرة الحزام والطريق واحدة من أكثر الاستراتيجيات الاقتصادية الدولية طموحًا للصين، حيث تهدف إلى تعزيز الاتصال التجاري العالمي من خلال مشاريع البنية التحتية الضخمة. وقد عززت هذه المبادرة العلاقات الاقتصادية للصين مع الدول النامية وخلقت طرقًا تجارية جديدة.

٤. التقدم التكنولوجي والصناعي

شهدت الصين تقدمًا تكنولوجيًا وصناعيًا هائلًا خلال العقود الأخيرة، مما جعلها واحدة من أكبر القوى الاقتصادية والتكنولوجية في العالم. يمكن تقسيم هذا التقدم إلى عدة مجالات رئيسة [٣٠]:

- التكنولوجيا والابتكار

- الذكاء الاصطناعي: تعد الصين رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث تستثمر بكثافة في تطوير الخوارزميات، الروبوتات، والتعلم الآلي.
- شبكات الجيل الخامس (G٥): تقود الصين العالم في تطوير ونشر شبكات G٥ عبر شركات مثل هواوي وZTE.
- الحوسبة الكمية: تحرز الصين تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال، حيث تمتلك أحد أقوى الحواسيب الكمية في العالم.
- الفضاء: أطلقت الصين محطتها الفضائية "تيانقونغ"، وأصبحت ثالث دولة ترسل رواد فضاء إلى القمر.

- الصناعة والتصنيع

- التصنيع الذكي: تعتمد المصانع الصينية بشكل متزايد على الروبوتات والتشغيل الآلي، مما يعزز الإنتاجية والجودة.

---

(٣٠) صناعة البيانات في الصين على مسار سريع نحو مستقبل رقمي ،٢٠٢٤، متوفر على الموقع الاتي: www.xinhuanet.com

(*) Belt and Road Initiative (BRI) مشروع ضخم تقوده الصين لتعزيز التجارة والاستثمار في اسيا وافريقيا وأوروبا، يهدف الى ربط الصين بالعالم عبر ممرات بحرية وبرية، يعد من ابرز المشاريع الجيوسياسية والاقتصادية في القرن الـ٢١ : عماد قدورة، موقع دول الخليج العربية في مبادرة الحزام والطريق الصينية، مجلة سياسات عربية ، العدد (٦٣)، المجلد (١١)، تموز ٢٠٢٣، ص٧٦-٧٧.

• السيارات الكهربائية: أصبحت الصين أكبر منتج ومستهلك للسيارات الكهربائية عالميا مع شركات مثل BYD وNIO.

• أشباه الموصلات: تسعى الصين إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الرقائق الإلكترونية لتقليل الاعتماد على الغرب.

- مبادرة "صنع في الصين ٢٠٢٥"

هذه المبادرة تهدف إلى تحويل الصين من "مصنع العالم" إلى قوة صناعية متقدمة، من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة مثل الروبوتات، الذكاء الاصطناعي، والطباعة ثلاثية الأبعاد.

- تأثير التقدم التكنولوجي على الاقتصاد

• زيادة الصادرات التكنولوجية وتعزيز مكانة الصين في التجارة العالمية.

• خلق ملايين الوظائف في قطاع التكنولوجيا والبحث والتطوير.

• تعزيز ريادة الشركات الصينية عالميًا في مختلف القطاعات الصناعية

٥. السياسات المالية والنقدية

اكتسب اليوان الصيني مكانة بارزة في التجارة الدولية، حيث تسعى الصين إلى زيادة استخدامه في المعاملات العالمية. كما أن سياساتها الاقتصادية، بما في ذلك التحكم في أسعار الصرف وتنظيم تدفقات رأس المال، كان لها تأثير على الأسواق المالية العالمية.[٣١]

(٣١) خالد ارحيل شهاب ، قياس وتحليل اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الثاني، العدد (٢)، ٢٠٢١، ص٩٥.

ثانياً: التحديات

١. التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتأثيرها في التجارة العالمية: أشارت مقالة لصندوق النقد الدولي (IMF) إلى أن التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة والصين في عام ٢٠١٨ لم تخفض معدلات التجارة العالمية، بل أعادت توزيعها، ما أدى إلى كبح التجارة بين البلدين وزيادة التجارة بين بقية أنحاء العالم[٣٢]

٢. مبادرة الحزام والطريق (BRI) وتوسع الصين في الشرق الأوسط: أن الصين أصبحت الشريك التجاري الأكبر للمملكة العربية السعودية في مجال الطاقة، مع استثمارات تتجاوز استثمارات جميع البلدان الأخرى. كما أن العلاقات الاقتصادية الصينية مع دول الخليج الأخرى، وإيران، والعراق، ومصر، وباكستان آخذة في النمو، حيث استثمرت الصين أكثر من ٥٦ مليار دولار في باكستان ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق[٣٣].

٣. نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين ومساهمتها في الاقتصاد العالمي: وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يستقر النمو العالمي عند حوالي ٣,٦% على المدى المتوسط، مدعومًا بزيادة الحجم النسبي لاقتصادات مثل الصين والهند، اللتين يُتوقع لهما تحقيق نمو قوي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

٤. التحديات الاقتصادية التي تواجه الصين: أُشير إلى أن الصين تواجه تحديات في الحفاظ على نموها الاقتصادي السريع، مع التركيز على ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية للتعامل مع هذه التحديات وضمان استدامة النمو.

---

(٣٢) بينيلوبي غولدبيرغ، تريستان ريد، تزايد التهديدات للتجارة العالمية، مجلة التمويل الدولي ، صندوق النقد الدولي، يونيو ٢٠٢٣، متوفر على : imf.org

(٣٣) - سليم كاطع علي، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها في مكانة الصين الدولية، مجلة المعهد، العدد (٦) ، ٢٠٢٢، ص٢٤٤.

الخاتمة

لا شك أن العلاقات الاقتصادية الدولية كانت ركيزة أساسية في صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية، إذ استفادت من التكامل التجاري، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع نفوذها في الأسواق العالمية. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، مثل التوترات التجارية والتغيرات في النظام الاقتصادي الدولي، فإن الصين تواصل اتباع استراتيجيات تعزز من مكانتها في الاقتصاد العالمي. ويبقى مستقبل التنمية الاقتصادية للصين مرتبطًا بقدرتها على التكيف مع التغيرات العالمية وتعزيز شراكاتها الاقتصادية الدولية.

المصادر:

١. خالد ارحيل شهاب ، قياس وتحليل اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الثاني، العدد (٢)، ٢٠٢١.

٢. بينيلوبي غولدبيرغ، تريستان ريد، تزايد التهديدات للتجارة العالمية، مجلة التمويل الدولي ، صندوق النقد الدولي، يونيو ٢٠٢٣، متوفر على : imf.org

٣. سليم كاطع علي، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها في مكانة الصين الدولية، مجلة المعهد، العدد (٦) ، ٢٠٢٢.

٤. صناعة البيانات في الصين على مسار سريع نحو مستقبل رقمي ،٢٠٢٤، متوفر على الموقع الاتي: www.xinhuanet.com

٥. -MINISTRY OF COMMERCE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA، ٢٠٢٤-٢٠١٩

٦- عماد قدورة، موقع دول الخليج العربية في مبادرة الحزام والطريق الصينية، مجلة سياسات عربية ، العدد (٦٣)، المجلد (١١)، تموز ٢٠٢٣.

المصالح الوطنية ومسببات اللجوء الى الحرب والصراعات

طالب الدكتوراه/ حسام سلام عبد

اولاً : المصالح الوطنية

تشير المصالح الوطنية إلى الأهداف والغايات التي تسعى دولة معينة لتحقيقها وحمايتها لضمان رفاهية مواطنيها والحفاظ على استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. تشمل المصالح الوطنية جوانب متعددة مثل الأمن، الاقتصاد، الدبلوماسية، السياسة، والموارد الطبيعية، وتعد الأساس الذي تعتمد عليه الدول في تحديد سياساتها الداخلية والخارجية[١].

أنواع المصالح الوطنية :

يمكن تقسيم المصالح الوطنية إلى أنواع عدة رئيسة [٢]:

١- المصالح الأمنية :

تتعلق بحماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية. يشمل ذلك الدفاع عن سيادة الدولة، حماية حدودها، منع الإرهاب، وضمان الأمن العسكري. تسعى الدول إلى بناء قوات مسلحة قوية وتحالفات دولية لضمان تحقيق هذا النوع من المصالح.

٢- المصالح الاقتصادية :

تلعب المصالح الاقتصادية دوراً محورياً في تشكيل قرارات الحروب عبر التاريخ، سواء على مستوى الدول أو الجماعات المسلحة. فغالباً ما تكون الحروب، في

---

[١] أسماعيل صبري مقلد ، الأستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط ٢ ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ش م – م ، ١٩٨٥ ، م ص ٧١٠ .

[٢] ناظم عبد الواحد الجاسور ، مجموعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨ ، ص٣٠٧ .

جوهرها، صراعاً على الموارد والثروات، وإن تم تغليفها بخطابات أيديولوجية أو دينية أو سياسية. ويعود ذلك إلى أن السيطرة على الموارد، مثل النفط، الغاز، المعادن، أو حتى الممرات التجارية، تمثل عنصراً أساسياً في تحقيق الهيمنة الاقتصادية، التي تترجم بدورها إلى نفوذ سياسي وعسكري. من جهة أخرى، تناول منظّرو العلاقات الدولية، لاسيما الواقعيين، هذه العلاقة بين الاقتصاد والحرب من زاوية القوة. فوفقاً لنظرية الواقعية السياسية، فإن الدولة تسعى دوماً إلى تعظيم قوتها، بما في ذلك قوتها الاقتصادية، وهو ما يبرر خوضها للحروب عندما ترى أن مصالحها الاستراتيجية مهددة أو أن ثمة فرصة لتعزيز هيمنتها عبر العمل العسكري. النموذج الكلاسيكي لذلك يتمثل في الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، الذي ربطه كثير من المحللين بمصالح الطاقة الأمريكية في منطقة الخليج، بالرغم من الخطاب الرسمي الذي ركز على أسلحة الدمار الشامل والديمقراطية.[١]

٣- المصالح السياسية:

تتعلق بتعزيز استقرار النظام السياسي في الداخل وتوسيع نفوذ الدولة على الساحة الدولية. يشمل ذلك تعزيز مكانة الدولة في المنظمات الدولية، إقامة علاقات دبلوماسية قوية، والدفاع عن النظام السياسي للدولة في مواجهة التهديدات الخارجية.

وهناك علاقة وثيقة بين المصالح الاقتصادية والمصالح الأمنية، إذ تعتمد الدول على الاستقرار الأمني لحماية مواردها، استثماراتها، وممراتها التجارية، بينما تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية لتعزيز قوتها وقدرتها على تمويل مؤسساتها الأمنية والدفاعية. بكلمات أخرى، الاقتصاد يدعم الأمن، والأمن يحمي الاقتصاد، وهما متداخلان بشكل يجعل من الصعب فصلهما في قرارات السياسات الاستراتيجية.

---

(١) Paul Collier، *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It*، ٢٠٠٧.

٤- **المصالح الاستراتيجية**:

تتعلق بتحقيق أهداف طويلة الأمد تعزز من مكانة الدولة في النظام الدولي. قد تشمل السيطرة على ممرات بحرية أو طرق تجارية حيوية، أو تعزيز العلاقات مع دول محورية، أو حماية مناطق نفوذ جيوسياسي مهمة.

٥- **المصالح الثقافية والاجتماعية**:

ترتبط هذه المصالح بحماية الهوية الثقافية للدولة والقيم المجتمعية والدينية. تسعى الدول إلى الحفاظ على تراثها الثقافي واللغوي وحماية نمط حياتها من التأثيرات الخارجية التي قد تؤدي إلى تغيير قيم المجتمع.

٦- **المصالح البيئية**:

تتعلق بحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة لضمان الاستدامة للأجيال القادمة. يشمل ذلك حماية المياه، الغابات، والمناخ، فضلا عن الانخراط في الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي وحماية التنوع البيئي.

وترتبط المصالح البيئية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تمثل حماية البيئة عنصراً أساسياً لضمان استمرارية الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية. من منظور أكاديمي، تشير التنمية المستدامة إلى عملية توازن بين النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، بحيث تتم تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وفقاً لتعريف "تقرير برونتلاند" الصادر عن لجنة الأمم المتحدة عام ١٩٨٧.

كيفية تحقيق المصالح الوطنية

لتحقيق مصالحها الوطنية، تلجأ الدول إلى مجموعة من الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية:

١- **السياسة الخارجية**:

تضع الدول استراتيجيات وسياسات خارجية تعتمد على مصالحها الوطنية، وتستخدم الدبلوماسية لتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول الأخرى لتحقيق أهدافها[١].

٢- **القوة العسكرية**:

في بعض الحالات، قد تلجأ الدول إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها لحماية مصالحها الحيوية، لاسيما إذا كانت هذه المصالح مهددة من دول أخرى أو جماعات مسلحة.

٣- **التعاون الدولي** :[١]

تعمل الدول على تعزيز مصالحها من خلال الانضمام إلى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، أو إنشاء تحالفات اقتصادية وعسكرية مثل الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو. هذه المنظمات توفر منصات للتعاون وحل النزاعات.

٤- **القوة الناعمة**:

فضلا عن القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية)، تعتمد الدول على **القوة الناعمة**، مثل التأثير الثقافي، التبادل التعليمي، والدبلوماسية الثقافية، لتعزيز صورتها وتحقيق مصالحها الوطنية دون اللجوء إلى الصدام.

مثال على ذلك اعتمدت الولايات المتحدة بشكل كبير على قوتها الناعمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ استخدمت وسائل مثل السينما الهوليودية، الموسيقى،

---

[١] مازن أسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، بغداد ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، العدد ١٦ ، طبعة ١ ، ١٩٩١ ، ص ١ .

[١] هادي خضراوي ، ابرز القضايا الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى دار الكتب الحديثة، بيروت. ٢٠٠٢ ، ص ١٤٥-١٤٦.

التكنولوجيا، والتعليم الجامعي لجذب العالم نحو نموذجها الثقافي والاقتصادي. برامج مثل "فولبرايت" لتبادل الطلاب، والمؤسسات الإعلامية مثل " Voice of America"، ساهمت في تشكيل صورة أمريكية جذابة ترتكز على الحريات، الديمقراطية، ونمط الحياة الاستهلاكي.

٥- **التحالفات**:

التحالفات مع دول أخرى تعد أداة رئيسة لتحقيق المصالح الوطنية، سواء كانت تحالفات عسكرية أو اقتصادية. تلجأ الدول إلى التحالف مع دول تشترك معها في المصالح المشتركة لتحقيق القوة الجماعية.

التحديات التي تواجه المصالح الوطنية[٢]:

١- **التدخل الخارجي** : قد تتعرض المصالح الوطنية للتهديد بسبب تدخل دول أخرى أو قوى خارجية في الشؤون الداخلية أو عبر الهيمنة الاقتصادية والسياسية.

٢- **العولمة** : مع تزايد التداخل بين الدول من خلال التجارة والاستثمارات العابرة للحدود، يصبح تحقيق المصالح الوطنية أكثر تعقيدًا، لاسيما مع تأثير الاقتصاد العالمي في الاقتصاد المحلي.

٣- **الأزمات العالمية** : التغير المناخي، الإرهاب الدولي، وانتشار الأوبئة مثل جائحة كورونا، جميعها تحديات عابرة للحدود تتطلب تعاونًا دوليًا ولا يمكن التعامل معها على أساس المصالح الوطنية فقط.

---

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٦٦.

٤- **التوازن بين المصالح** : قد تجد الدول نفسها مضطرة للتوفيق بين مصالحها المختلفة، لاسيما إذا كانت تتعارض مع بعضها البعض. على سبيل المثال، قد تتعارض المصالح الاقتصادية مع المصالح البيئية.

الخلاصة:

تشكل المصالح الوطنية جوهر السياسات الخارجية للدول، وهي الدافع الأساسي وراء العديد من القرارات الاستراتيجية، وعلى رأسها خيار الحرب. فعبر مختلف الحقب التاريخية، كانت الحروب تُخاض غالباً لحماية أو توسيع مصالح ترتبط بالأمن، والاقتصاد، والهيمنة الإقليمية، أو حتى بالمكانة الدولية. وتبرز في هذا السياق أهمية فهم الحروب ليس فقط من منظورها العسكري أو السياسي، بل بوصفها أدوات لتحقيق غايات تتصل بالبنية العميقة للمصلحة الوطنية.

إن تحليل أسباب الحروب من زاوية المصالح الوطنية يتيح فهماً أكثر واقعية للسلوك الدولي، حيث تتداخل اعتبارات الأمن القومي مع المصالح الاقتصادية والبيئية والثقافية لتشكّل منظومة معقدة من الدوافع. وتختلف هذه الدوافع بحسب موقع الدولة في النظام الدولي، ونمط نظامها السياسي، ودرجة استقرارها الداخلي، ما يفسر التباين في أشكال النزاعات وأدواتها.

ومن ثم، فإن مقاربة الحروب من خلال مفهوم المصلحة الوطنية لا تعني تبريرها، بل تسعى إلى تحليلها ضمن إطار علمي موضوعي يراعي تفاعل العوامل الهيكلية والظرفية. وهو ما يجعل من الضروري بالنسبة للباحثين وصناع القرار فحص المصالح الوطنية بعين نقدية، لضمان عدم تحولها إلى ذريعة دائمة للصراع، بل توجيهها نحو سبل التعاون والحوار، بما يعزز الأمن والسلم الدوليين في إطار من التوازن والاستدامة.

ثانياً : اسباب اللجوء الى الحرب والصراعات

اللجوء إلى الحرب والصراعات يأتي نتيجة عوامل معقدة ومتعددة تتراوح بين الأسباب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأيديولوجية. تحدث الحروب عادة عندما تفشل الأطراف المعنية في التوصل إلى حلول سلمية لنزاعاتها، ما يؤدي إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف معينة. فيما يأتي أبرز الأسباب التي تؤدي إلى اندلاع الحروب والصراعات[١]:

١- النزاعات الإقليمية:

- **الصراع على الأراضي** : النزاعات حول الحدود أو السيطرة على الأراضي تُعد من الأسباب الشائعة للحروب. عندما تدعي دولتان أو أكثر السيادة على منطقة معينة، قد يؤدي ذلك إلى مواجهات عسكرية. مثال ذلك النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير.

- **الموارد الطبيعية**: الصراع على الموارد الطبيعية مثل النفط، الغاز، المياه، والمعادن قد يؤدي إلى حروب. الدول التي تعتمد على موارد محدودة قد تدخل في صراعات مع جيرانها للسيطرة على هذه الموارد.

٢- الأسباب الاقتصادية:

- **التنافس الاقتصادي**: الدول قد تلجأ إلى الحروب لتعزيز مصالحها الاقتصادية، سواء من خلال السيطرة على أسواق جديدة أو استغلال موارد اقتصادية مهمة . التاريخ مليء بالأمثلة على حروب استعمارية تم خوضها بهدف الاستحواذ على الثروات والموارد.

---

[١] عبد المنعم علي ، جذور الصراعات واستراتيجيات السلام في العالم ، مقال منشور ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات ، تم النشر بتاريخ ٢٠٢٢/٠٨/٣٠ ، تنت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٠٧ ، متوفر على الرابط : https://linksshortcut.com/oDimJ.

- **الأزمات الاقتصادية**: في أوقات الأزمات الاقتصادية الحادة، قد تلجأ الدول إلى الحروب لتشتيت الانتباه عن المشاكل الداخلية أو للحصول على موارد خارجية تسهم في إنقاذ الاقتصاد. قد تسعى الدول لتحقيق هذا من خلال توسع عسكري أو غزو أراضٍ غنية بالموارد.

٣- النزاعات السياسية:

- **الصراع على السلطة**: التنافس بين الأنظمة السياسية أو النخب الحاكمة للسيطرة على السلطة قد يؤدي إلى حروب أهلية أو صراعات إقليمية. مثال على ذلك الحروب الأهلية التي اندلعت بعد الثورات أو الانقلابات.

- **الإطاحة بالأنظمة**: الحروب قد تكون نتيجة محاولات دول للإطاحة بأنظمة سياسية لا تتفق مع مصالحها. هذا يتجلى في تدخلات دول أجنبية لدعم أو إسقاط حكومات معادية لمصالحها[١].

٤- التباينات الأيديولوجية:

- **التناقضات الأيديولوجية** : الحروب الأيديولوجية تحدث عندما تتصادم الأفكار أو المبادئ بين الدول أو الجماعات. مثال على ذلك الحروب بين الشيوعية والرأسمالية أثناء الحرب الباردة، أو الحروب الدينية والصراعات التي تتعلق بالاختلافات الثقافية والدينية.

- **التحالفات الأيديولوجية**: الدول أو الجماعات قد تنضم إلى تحالفات للدفاع عن عقائدها ومعتقداتها الأيديولوجية ضد تهديدات خارجية. على سبيل المثال، تحالفت دول غربية ضد الأنظمة الشيوعية في صراعات عدة إبان الحرب الباردة.

---

[١] المصدر السابق .

٥- القمع والتمييز:

- **الظلم الاجتماعي والاقتصادي**: الحروب الأهلية غالبًا ما تنشأ نتيجة للظلم الاجتماعي أو الاقتصادي، حيث تكون فئات معينة من المجتمع محرومة من الحقوق أو الثروة. هذه الصراعات تتفجر عندما تطالب هذه الفئات بالعدالة وتواجه بالقمع.

- **التمييز العرقي أو الديني**: الصراعات العرقية أو الدينية تحدث عندما تشعر مجموعات سكانية بأنها مضطهدة أو مهددة بسبب هويتها. الحروب في رواندا ويوغوسلافيا السابقة أمثلة على الصراعات التي اندلعت نتيجة للتوترات العرقية والدينية.

٦- التدخلات الأجنبية:

- **التدخلات العسكرية الخارجية**: قد تلجأ الدول القوية إلى التدخل في شؤون دول أخرى من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، سواء كان ذلك لدعم حلفاء محليين أو لتعزيز نفوذها الجيوسياسي. هذه التدخلات قد تؤدي إلى حروب وصراعات مطولة، كما في أفغانستان والعراق.

- **التحالفات الدولية**: في بعض الأحيان، تتسبب التحالفات الدولية في تصاعد النزاعات المحلية إلى صراعات إقليمية أو دولية، عندما تدخل دول عدة لدعم أطراف متصارعة.

٧- الانتقام والعداوات التاريخية:

الثأر التاريخي: العداوات التاريخية بين الدول أو الجماعات قد تؤدي إلى حروب متجددة. في بعض الأحيان، لا تُحل النزاعات القديمة تمامًا، وتبقى جروح الماضي مفتوحة، مما يمهد الطريق لحروب جديدة[١].

Christopher Blattman, Why we fight: the roots of war and the paths to peace, Viking, ٢٠٢٢ .p٤٦. (١)

أحد أبرز الأمثلة على الانتقام والعداوات التاريخية بين العرب وإسرائيل يتمثل في **سلسلة الحروب والصراعات التي أعقبت نكبة عام ١٩٤٨**، وخاصة **حرب ١٩٧٣ (حرب أكتوبر/رمضان)** بين مصر وسوريا من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى.

٨- التغيرات الجيوسياسية:

تشير التغيرات الجيوسياسية إلى التحولات في توزيع القوة والنفوذ بين الدول أو الأقاليم، سواء من خلال تغير موازين القوى العسكرية أو الاقتصادية أو نتيجة تحولات داخلية كالثورات والانهيارات السياسية. وتمثل هذه التغيرات أحد العوامل الجوهرية في تفسير اندلاع الحروب، إذ غالباً ما تُعيد صياغة المصالح الإقليمية والدولية، وتفتح المجال لصراعات جديدة على النفوذ، أو تؤدي إلى انهيار ترتيبات أمنية سابقة. الصراع على الهوية والانتماء .

يعد منظّرو الواقعية السياسية أن النظام الدولي يتّسم بالفوضوية (Anarchy)، إذ لا توجد سلطة مركزية عليا تحكم العلاقات بين الدول، ما يجعل توازن القوى أداة رئيسة لضمان الاستقرار. وعندما يختل هذا التوازن، نتيجة صعود قوة جديدة أو تراجع قوة مهيمنة، تزداد احتمالية نشوب الحروب. على سبيل المثال، يرى "كينيث والتز" في نظريته الواقعية البنيوية أن التحولات في البنية الدولية – مثل الانتقال من نظام ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية – تؤدي إلى تغير في سلوك الدول، وقد تفضي إلى صراعات.

من أبرز الأمثلة على العلاقة بين التغيرات الجيوسياسية والحروب، **الحرب العالمية الأولى**، التي اندلعت في ظل صعود قوى جديدة كألمانيا، وتراجع الإمبراطورية العثمانية، وتوترات التحالفات في أوروبا. مثال آخر هو **غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠**، والذي جاء في سياق إقليمي متغير بعد الحرب العراقية الإيرانية، وتراجع الوزن الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي، مما شجع العراق على محاولة فرض نفوذه في الخليج.

وفي السياق المعاصر، تُظهر الحرب الروسية الأوكرانية (٢٠٢٢) كيف يمكن للتحولات الجيوسياسية، مثل توسع حلف الناتو شرقاً، وصعود روسيا كقوة معارضة للهيمنة الغربية، أن تؤدي إلى صراعات مباشرة. كما تُبرز هذه الحرب كيف أن الجغرافيا (مثل موقع أوكرانيا كنقطة تماس بين الغرب والشرق) تبقى عاملاً حاسماً في فهم الجيوبوليتيك الحديث.

من ناحية أخرى، لا تؤدي التغيرات الجيوسياسية دوماً إلى حروب، إذ يمكن للدول أن تتبنى سياسات احتواء أو توازن من خلال التحالفات والردع الاستراتيجي. غير أن غياب التفاهمات الدولية أو فشل مؤسسات النظام الدولي في احتواء التوترات، يجعل من الحروب أداة محتملة لإعادة ترتيب البيئة الجيوسياسية.

٩- الصراع على الهوية والانتماء

- **الصراعات القومية**: الحروب قد تنشأ بسبب مطالب قومية لتشكيل دولة مستقلة أو الانفصال عن كيان سياسي أكبر. مثال على ذلك، حروب الاستقلال التي شهدتها الكثير من الدول المستعمرة.

- **الصراعات الدينية** : اختلافات الهوية الدينية يمكن أن تكون سببًا للصراعات، إذ تسعى جماعات دينية لفرض سيطرتها أو الدفاع عن معتقداتها في وجه تهديدات حقيقية أو متصورة.

١٠- التغيرات المناخية والبيئية :

- **التنافس على الموارد البيئية** : التغير المناخي ونقص الموارد الطبيعية (مثل المياه والغذاء) قد يؤدي إلى صراعات، حيث تتنافس الدول أو الجماعات على هذه الموارد المحدودة.

- **الهجرة والنزوح** : النزوح الجماعي الناتج عن الكوارث البيئية أو التغير المناخي قد يؤدي إلى توترات بين الدول أو الجماعات، ما يزيد من احتمالية اندلاع الصراعات.

في الختام، تُعد المصالح الاقتصادية عاملاً حاسماً في تحديد قرارات الحروب وصراعات الدول على مدار التاريخ. غالباً ما يكون الصراع على الموارد، كالنفط والمعادن، أو السيطرة على الأسواق والممرات التجارية، أحد المحركات الأساسية التي تدفع الدول إلى اتخاذ قرارات الحرب. كما أن الدول تسعى إلى تعزيز قوتها الاقتصادية بوصفها عاملاً أساسياً لاستمرار قوتها العسكرية والقدرة على فرض نفوذها في النظام الدولي.

ومع ذلك، فإن الحروب التي تنبع من المصالح الاقتصادية لا تتوقف عند مجرد الاستحواذ على الموارد، بل تمتد إلى التأثيرات الاجتماعية والسياسية التي تنجم عن تلك القرارات. وتُظهر هذه الديناميكيات أن الاقتصاد ليس فقط دافعاً للحروب، بل أيضاً عنصراً مهماً في ما بعد الحروب، إذ تستغرق الدول سنوات بل عقوداً للتعافي من آثار الحرب الاقتصادية والسياسية.

تعد العلاقات بين الاقتصاد والسياسة العسكرية معقدة، إذ يمكن أن تُعزز المصالح الاقتصادية الاستقرار والأمن، أو يمكن أن تُسهم في زيادة التوترات والصراعات. ومن هنا، فإن دراسة المصالح الاقتصادية في سياق الحروب تُعد أمراً ضرورياً لفهم أعمق لطبيعة العلاقات الدولية والتوازنات التي تحكمها. في النهاية، تعكس قرارات الحروب المرتبطة بالمصالح الاقتصادية تعقيد البيئة الدولية، مما يستدعي توازنًا دقيقًا بين الرغبة في تحقيق الفوائد الاقتصادية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

قائمة المصادر:

١. أسماعيل صبري مقلد ، الأستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط ٢ ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ش ـم ـ م ، ١٩٨٥ .

٢. ناظم عبد الواحد الجاسور ، مجموعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٨ .

٣. مازن أسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية دراسة نظرية ، بغداد ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، العدد ١٦ ، طبعة ١ ، ١٩٩١.

٤. هادي خضراوي ، ابرز القضايا الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى دار الكتب الحديثة، بيروت. ٢٠٠٢ .

٥. عبد المنعم علي ، جذور الصراعات واستراتيجيات السلام في العالم ، مقال منشور ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات ، تم النشر بتاريخ ٢٠٢٢/٠٨/٣٠ ، تنت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٠٧ ، متوفر على الرابط : https://linksshortcut.com/oDimJ.

٦ - Paul Collier، *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It*، ٢٠٠٧.

٧ - Christopher Blattman, Why we fight: the roots of war and the paths to peace, Viking, ٢٠٢٢ .p٤٦.

خطة التنمية الوطنية العراقية (٢٠٢٤-٢٠٢٨)

*طالبة مرحلة الماجستير/ نعماء أديب

تحت شعار (برمجة الفعل التنموي بوسائل مبتكرة) انطلقت خطة التنمية الوطنية الخمسية الجديدة (٢٠٢٤-٢٠٢٨) وهي تمثل المرحلة الرابعة من الخطط التنموية ابتداء من عام ٢٠١٠ والتي يتم إعدادها وإصدارها من قبل وزارة التخطيط العراقية بالتنسيق مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والقطاعين الخاص والمختلط ومنظمات المجتمع المدني، وتهدف إلى تحقيق التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة وتعد اساساً لتحديد اتجاهات التنمية البشرية عبر اهداف قطاعية متعددة.

تسعى الحكومة العراقية من خلال هذه الخطة الوصول إلى التكامل والترابط، الذي من شأنه تحقيق رؤية العراق ٢٠٣٠ في التنمية المستدامة، بمستهدفاتها وبرامجها التي تتداخل وتتلائم مع التوجهات والأولويات التنموية للدولة في هذه المرحلة، ابتداءً من حوكمة مؤسسات تنموية فاعلة، مرورا ببرامج الإصلاح الاقتصادي، وإصلاح بيئة الأعمال للقطاع الخاص، والتحولات الرقمية ومعالجة فجوات التنمية، وتحسين رأس المال البشري، والتعامل مع تداعيات التغيرات المناخية.

أعدت وزارة التخطيط أربع خطط للتنمية على المستوى الوطني بدءا من العام ٢٠١٠ وكما يأتي:

- خطة التنمية الوطنية الأولى (٢٠١٠-٢٠١٤)
- خطة التنمية الوطنية الثانية (٢٠١٣-٢٠١٧)
- خطة التنمية الوطنية الثالثة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

- خطة التنمية الوطنية الرابعة (٢٠٢٤-٢٠٢٨)

تشمل هذه الخطط تحسين مؤشرات متقاربة إلى حد كبير، في كل خطة تشمل (زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خفض معدلات البطالة، المحافظة على معدل التضخم، زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة، زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، زيادة نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، خفض معدل الوفيات الرضع، تطوير الخدمات الصحية، تطوير البنى التحتية). وحددت الخطة أربعة عوامل ينبغي الوعي بها وهي:

(تأثير المتغيرات الدولية، النمو السكاني، التكنولوجيا، الابتكار هو الحل)

أما التحديات الاقتصادية المستعرضة من الخطة فتتمثل بالآتي:

١. ريعية الاقتصاد العراقي.

٢. التحديات المؤسسية والتي تشمل الفساد وضعف تطبيق القانون.

٣. التحديات البيئية المتمثلة بالتغير المناخي.

٤. التحديات الاجتماعية بما في ذلك تفشي الظواهر السلبية واتساع حجم الفئات الهشة.

افتراضات أخرى متعلقة بوضع الاستقرار الاقتصادي، وأسعار النفط، وخدمات صحية واجتماعية ومناخية وبيئية.

استندت خطة التنمية الوطنية الأخيرة الى مجموعة مرتكزات تمثلت بـ (الدستور العراقي ورؤية العراق حتى عام ٢٠٣٠، الاستراتيجيات والخطط والسياسات العامة والقطاعية، المنهاج الوزاري، المعاهدات والاتفاقيات الدولية، الابتكار، الاستثمار في التعاون الدولي).

حددت الخطة ١٣ هدفاً عاماً يتعلق بتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني والتركيز على القطاعات الإنتاجية وتحسين مستويات التنمية البشرية والاجتماعية ، وتحسين الخدمات والبنى التحتية وتحسين بيئة الاستثمار للقطاع الخاص الوطني والأجنبي وتسريع عملية التحول نحو التكنولوجيا الرقمية وبناء الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع تنفيذ لسياسات التخفيف والتكيف من التغيرات المناخية ، والتخفيف من معدلات الفقر والبطالة وتنمية قدرات الشباب وتعزيز الشراكات الدولية وزيادة المساءلة والشفافية مع تقليص فجوة التنمية بين المحافظات ، وقد اعتمدت الخطة على منهجيتين في اعدادها تمثلت بتبني التخطيط التشاركي مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي مع برمجة الفعل التنموي باعتمادها على خمسة برامج رئيسة كما في شكل رقم (١) أدناه:

شكل (١): برمجة الفعل التنموي من خلال البرامج الخمسة الرئيسية

المصدر: مركز البيدر للدراسات والتخطيط .[٣٤]

[٣٤] -مركز البيدر للدراسات والتخطيط، "ملخص خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨"، ٢٠٢٤، ص (٣)، تم زيارة الموقع الرسمي https://www.baidarcenter.org/ بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٠.

كانت الأولويات الوطنية للحكومة العراقية هي التوجه نحو مسارات التنمية وتشمل) التنويع الاقتصادي، تحسين رأس المال البشري وبناء القدرات، التكيف الإيجابي مع المتغيرات المناخية، التنمية المكانية المعززة للميزة التنافسية وتحقيق التنمية الريفية، الحوكمة والحكم الرشيد، التحول الرقمي واتمتة الأنظمة، تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص، الاستفادة من الشراكات العالمية، وجذب الاستثمار الأجنبي ، وتسعى الخطة إلى تحقيق تسعة مستهدفات كمية وهي:

١. تحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ (٢٤.٤٪) خلال سنوات الخطة (٢٠٢٤-٢٠٢٨) والذي بدوره يعتمد على عوامل متنوعة تشمل أسعار النفط، حجم الاستثمارات وتركيبتها، والإنتاج الصناعي، وحجم التجارة الدولية.

٢. العمل على استقرار معدل النمو السكاني عند معدلاته الحالية (٢.٥٪)، مع ضمان أن ينسجم ذلك مع متطلبات تحسين رأس المال البشري.

٣. خفض معدلات البطالة بما لا يقل عن ٣٠٪ من المعدلات الحالية.

٤. الحفاظ على معدلات التضخم بما لا يؤثر في الشرائح الفقيرة ويستجيب لمولدات فرص العمل.

٥. الاستثمارات الحكومية والخاصة: يتوقع أن تسهم الاستثمارات الحكومية ب (٢.٦٥٪) من إجمالي الاستثمارات في حين يسهم القطاع الخاص بحوالي (٨.٣٤٪) من إجمالي الاستثمارات خلال سنوات الخطة.

٦. إحداث تحولات اقتصادية وهيكلية في الاقتصاد العراقي باتجاه تقليل الاعتماد على النفط وتحقيق التنويع الاقتصادي، ويتوقع أن ينخفض إسهام النفط في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٢٥٪) من نسبة مساهمته الحالية خلال مدة الخطة.

٧.زيادة إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من (٤.٢٪) الى (٩.٢٪) في نهاية مدة الخطة.

٨. الاهتمام بتطوير الصناعات التحويلية وزيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من (٨.١ إلى ٢.٢٪).

٩. خفض مستويات الفقر إلى حدود لا تزيد عن ١٥٪ على المستوى الوطني

نظرة مستقبلية: هل خطة إرشادية ام تنمية اقتصادية؟

الخطة التنموية الخمسية للأعوام ٢٠٢٤-٢٠٢٨ هي الرابعة التي تطلقها وزارة التخطيط، وعلى الرغم من الطموحات الكبيرة التي تتضمنها الخطة، فإن التحديات المتعلقة بتنفيذها وغياب التشريعات الداعمة تظل عائقاً أمام تحقيق الأهداف المرجوة بحسب ما يؤكده خبراء الاقتصاد. إن المشكلة المزمنة في العراق تكمن في عدم إلزامية تنفيذ هذه الخطط وذلك لعدم اتباع هذه الخطة بتشريعات قانونية الزامية ما يجعلها مجرد وثائق إرشادية دون تأثير عملي. أي أن عدم قيام البرلمان العراقي بتشريع القوانين التي تجعل الخطة ملزمة للتنفيذ من الجميع (الوزارات والأجهزة التنفيذية) جعل هذه الخطط التنموية مجرد خطط إرشادية تنظيرية ومفيدة للباحثين والقراء.

فضلاً عن أن الواقع الاقتصادي العراقي والموازنات المالية في البلاد ليس لها علاقة بخطط التنمية ولا تشير إليها، بالرغم من أنها تتضمن أهدافاً قطاعية وكمية وكلية تعالج مختلف المشكلات الموجودة في الاقتصاد والمجتمع العراقي. إن غياب الرعاية والاهتمام المطلوب كان أحد الأسباب التي جعل الخطط السابقة غير قادرة على تحقيق أهدافها التنموية، والتي كان من أبرزها هو "الحد من الفقر" الذي يوجد بنسبة كبيرة في فئات الشعب المختلفة. من أجل التغلب وإيجاد حل حقيقي لمشكلة لابد من دراستها بشكل تفصيلي بما في ذلك دراسة المعوقات وجذور المشكلة من أجل التمكن الى الوصول للحل الفعال لهذه المشكلة... التعداد السكاني لعام (٢٠٢٤) خطوة فعلية جيدة وذلك لأن معطياته ومخرجاته تمثل بيانات حقيقية التي تحتاجها الخطة ويؤمل في استمرار العمل لتنفيذ أهداف الخطة أن يكمل مسيره ولا يتوقف عند حد معين.

المصادر:

١. تقرير وزارة التخطيط العراقية، " وزارة التخطيط، تبدأ بمراجعة المحاور والاوراق القطاعية لخطة التنمية الوطنية للسنوات الخمس المقبلة"، ٢٠٢٣/٢/٢٢، من الموقع الرسمي https://mop.gov.iq والذي تمت زيارته بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٠.

٢. شكران الفتلاوي، "خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨" جريدة الصباح، ٢٠٢٤/١٢/١٧، من الموقع الرسمي https://alsabaah.iq/ والذي تم زيارته بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٠.

٣. مركز البيدر للدراسات والتخطيط، "ملخص خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨"، ٢٠٢٤، ص (٣)، تم زيارة الموقع الرسمي https://www.baidarcenter.org/ بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢٠.

٤. تقرير صحيفة طريق الشعب، " خطة وزارة التخطيط الخمسية (٢٠٢٤-٢٠٢٨) تحت المجهر.. اقتصاديون: خطط تنموية بلا قيمة والموازنات تسير في الاتجاه المعاكس"، آب/ ٢٠٢٤ تم زيارة الموقع الرسمي https://www.tareeqashaab.com/ بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٢١.